المحتويات

تقديم

تحديد المتطلبات الإسرائيلية في إتفاق متفاوض عليه ١

المتطلبات الفلسطينية في اتفاق متفاوض بشأنه ١٩

استنتاج ٣٥

الخاتمة ٣٩

إن وجهات النظر الواردة في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة مواقف مركز الدراسات الاستراتيجية، وإنما هي تعبير عن وجهة نظر الكاتب. وأن المركز لم يجر أي تعديل على المصطلحات أو أسماء المواقع التي تختلف تسميتها بالعربية عن ما هو متداول في إسرائيل؛ لان ذلك يشكل جزءا من عملية الفهم المتكامل لموضوع هذه الدراسة.

Joseph Alfer
Settlements and Borders: Final Status Israeli perxeption
Study Series on the Israeli Society, volume No. 2
Center for Strategic Studies/University of Jordan
Amman, Jordan (arab.), 1996

سلسلة دراسات في المجتمع الإسرائيلي

٢

المستوطنات والحدود:
التصورات الإسرائيلية للحل الدائم

جوزيف الفير

A 97 - 02085

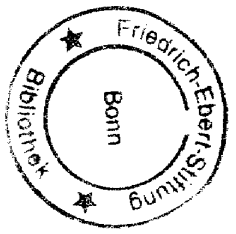

وحدة الدراسات الإسرائيلية
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
١٩٩٦

جميع الحقوق محفوظة

رقم التصنيف:	٣٢٧,١٧
المؤلف ومن هو في حكمه:	جوزيف الفير
عنوان المصنف:	المستوطنات والحدود: التصورات الاسرائيلية للحل الدائم
رؤوس الموضوعات:	١- العلوم الاجتماعية
	٢- الحلول السلمية
رقم الإيداع:	(١٩٩٦/٣/٣٣٧)
بيانات النشر:	عمّان، مركز الدراسات الاستراتيجية

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الكاتب في سطور:

يشغل السيد جوزيف الفير، منذ كانون الثاني ١٩٩٥، منصب مدير مكتب إسرائيل/ الشرق الأوسط في القدس التابع للجنة الأمريكية اليهودية، وقد عمل قبل ذلك، ولمدة ثماني سنوات (من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٤) في مواقع عدة منها: نائباً للرئيس، ثم مديراً، فرئيساً بالوكالة لمركز جافي (Jaffee Center) للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب. وشغل السيد الفير قبل التحاقه بالمركز منصباً رفيعاً في الحكومة الإسرائيلية في مجال الشؤون السياسية والأمنية. وفي عام ١٩٨٩ قام بالتنسيق والمشاركة في تحرير مشروع البحث الذي نفذه المركز حول خيارات التسوية الفلسطينية. وبين عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ عمل منسقاً للفريق الإسرائيلي الذي شارك في المناقشات الأكاديمية التي جرت بعيداً عن الأضواء مع مسؤولي أمن كبار في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام ١٩٩٤، قام بتحرير سلسلة الدراسات التي أصدرها المركز بعنوان: "مسائل التسوية النهائية: إسرائيل والفلسطينيون". كما كتب الدراسة رقم ٣ المعنونة بـ: "المستوطنات والحدود"، وآخر ما نشره السيد الفير هو دراسة بعنوان " إسرائيل: تحديات السلام" في مجلة السياسة الخارجية، شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦.

تقديم

انطلاقاً من حرص مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية على إجراء الدراسات الموضوعية المتعمقة التي تعرّف بالمجتمع الإسرائيلي، وفئاته الاجتماعية المختلفة، وأحزابه السياسية المتعددة، وبناه الاقتصادية، جاء تأسيس وحدة الدراسات الإسرائيلية في المركز، التي تعمل -على الرغم من حداثة تكوينها- جاهدةً على عقد الندوات ونشر الدراسات والأبحاث والتقارير، بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من تأسيسها، ووضع نتائج هذه الجهود في متناول المتخصصين وأصحاب القرار للاستفادة منها والاسترشاد بها.

لقد كانت معظم الدراسات التي أجريت عن إسرائيل والصهيونية واليهود في الماضي، دراسات يسيطر عليها -في الغالب- الخطاب الأيديولوجي السائد، وبالتالي فإنها كانت دراسات غير متخصصة. وقد ساهم هذا في تعميم "حقائق" حول المجتمع الإسرائيلي عمقت من الفجوة العلمية، وأدت -إلى حد كبير- إلى عدم تحديد الرؤى الموضوعية للتعامل مع إسرائيل، وغياب الفهم الحقيقي لآليات حركة المجتمع الإسرائيلي في الجوانب المختلفة. فعدم القبول الشرعي لإسرائيل روج لفرضية أن إسرائيل كيان يفتقد مقومات الوجود، وأنه مصطنع وزائل، وعليه لا ضرورة لدراسته، وربما نتيجة لذلك جاء التركيز غير المتوازن على دراسة علاقة إسرائيل بالعرب من خلال سياستها الخارجية، وبالذات علاقتها "بالقوى الامبريالية"، لأنها تشكل -في الأساس- "رأس حربة للامبريالية" في المنطقة.

ولقد طرأ مؤخراً بعض التحول في هذه التوجهات، وربما يعود هذا إلى الهزائم المتكررة للعرب، وميل ميزان القوى لصالح إسرائيل، إذ برزت رؤى

جديدة محدودة تتفهم – وبوعي– مدى ما حققه الإسرائيليون من إنجازات في المجالات كافة.

وفي هذا الإطار، وضمن هذه الرؤى الجديدة، تأتي سلسلة الإصدارات حول المجتمع الإسرائيلي التي تشكل بداية جهد متواضع من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لتعريف القارئ العربي المتخصص بطرائق تفكير الإسرائيليين في المجالات كافة، ومحاولة جادة تتجاوز الايديولوجيات لمعرفة كيف ينظر الإسرائيليون إلى مشكلاتهم وقضاياهم المختلفة، وعلاقاتهم مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالم العربي، وما هو الدور الذي يريدونه لأنفسهم في المنطقة، هذا الدور الذي قد تساعدهم معرفته في التأثير على أدوار الآخرين من حولهم أيضاً.

وتأتي هذه السلسلة أيضاً باعتبارها محاولة جادة لتبديد الحيرة عن تساؤل مهم، وهو: ما الذي يريده الإسرائيليون من العرب؟ وذلك بهدف تجاوز التخبط، وفقدان الاتزان، وردود الفعل الآنية غير المدروسة في التعامل مع إسرائيل، وصولاً إلى بلورة رؤى موضوعية علمية تساعد في إيجاد سياسات لا تقلل من المخاطر الخارجية فحسب، بل تسهم أيضاً في تفعيل عوامل النهوض الداخلي.

مركز الدراسات الاستراتيجية

تحديد المتطلبات الإسرائيلية في اتفاق متفاوض عليه

من أجل وضع الأساس لعرض مشاريع لحل متفق عليه، يتعلق بالحدود والمستوطنات، سنحاول أولا أن نعرض المتطلبات الإسرائيلية، ثم المتطلبات الفلسطينية في اتفاق يتعلق بالوضع الدائم في المناطق [المحتلة].

توخيا للبساطة، نقول منذ البداية، لأنه لإسرائيل متطلبات حيوية في قطاع غزة وفي جميع القطاعات الرئيسة بما في ذلك الأمن، المياه، الديموغرافيا، التراث، الاقتصاد – إن قطاع غزة بالنسبة إلى إسرائيل عبء لا ثروة؛ فالسلام مع مصر، الذي يتضمن تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح يضمن المصلحة الإسرائيلية الاستراتيجية الأمنية في هذا القطاع. وباستثناء جمع المعلومات الاستخبارية، فإن الارهاب يمكن محاربته على نحو أفضل من خلال انتشار [قوات الجيش] خارج القطاع، من دون عبء حماية المستوطنين. وهؤلاء المستوطنون، البالغ عددهم نحو ٤٠٠٠ شخص فقط، لا يشكلون "كتلة حرجة" ديموغرافية من أي نوع لجهة حسابات الانسحاب، بينما تحتل مستوطناتهم ثلث أراضي القطاع (أراض حيوية بالنسبة إلى أي حكم فلسطيني، لأغراض التطوير وإعادة توطين اللاجئين)؛ كما أن قطاع غزة لا يشتمل على أية أماكن يهودية دينية – تاريخية رئيسية، او على أية مصادر مياه إسرائيلية حيوية، وفي الحقيقة، فإن الجمهور الإسرائيلي عموماً قد سلم بالتنازل عن قطاع غزة للفلسطينيين، ومعظم الساسة على جانبي المتراس السياسي يرون في غزة نواة لكيان سياسي أو لدولة فلسطينية في أي اتفاق في المستقبل. ومن ثم، فإن

النقاش أدناه سيركز على يهودا والسامرة، اللتين تفوق مساحتهما مساحة غزة ١٦ ضعفاً، وتشتملان على ثروات استراتيجية وتراثية تتطلب أن تدرس باحتراس أكبر كثيراً.

الأمن:

سنتفادى في تحليلنا لمتطلبات إسرائيل الأمنية في يهودا والسامرة، مناقشة المسائل التي ليس لها انعكاسات مباشرة على الحدود والمستوطنات إن السيطرة الإسرائيلية على أجواء الضفة الغربية، ووضع عدة مراكز إنذار مبكر إلكتروني في أعالي السلسلة الجبلية، وتجريد الأراضي الفلسطينية من السلاح تجريداً فعالاً فيما يختص بالأسلحة والتشكيلات المنطوية على إمكانات هجومية، كل تلك أمور قابلة لأن يتفق بشأنها وأن يتم تطبيقها والتحقق من الالتزام بها دون أن تضم إسرائيل الأراضي، ودون الاعتماد على المستوطنات (مع أنه يمكن تصور استخدام مستوطنات منعزلة قواعد لمراكز إنذار مبكر). إلا أنه حتى مع افتراض أن الكيان الفلسطيني سيكون حقا منزوع السلاح تماماً، فإنه ينبغي أن نعالج مسألة متطلبات إسرائيل الدفاعية ضد تهديدات من الشرق الأبعد مدى: أية ترتيبات تحتاج إليها، وإلى أي حد ينبغي تدعيم هذه الترتيبات، ولأية مدة من الزمن. كما يجب أن نتفحص الارتباط بين المستوطنات، والحدود، والمشكلات الأمنية الراهنة، أي الوسائل لمنع الإرهاب الموجه ضد إسرائيل والنابع من داخل الكيان الفلسطيني.

أولا، الأمن الاستراتيجي. حتى لو انطلقنا من الافتراض الأساس القائل إنه لن يكون هناك حل دائم مع الفلسطينيين لا يواكبه سلام وأمن مع الأردن (قائمان على تطبيق ناجح لمعاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، فإن أعواما ستمر قبل أن تستطيع إسرائيل الركون إلى سلام شامل وحقيقي مع جميع جيرانها في جهة الشرق. صحيح أن النظام الأمني الآخذ في التشكل مع الأردن يتضمن تعهداً أردنياً بعدم السماح بدخول قوات أجنبية معادية إلى أراضيه، وأن هذا الترتيب يوسع

كثيراً مجال الإنذار المبكر بالنسبة إلى إسرائيل ويزيد في عمقها الاستراتيجي الفعال. لكن بسبب التهديدات من جانب العراق وإيران، وربما سوريا، فإن إسرائيل ستحتاج، في أعوام كثيرة مقبلة، إلى القدرة على تحريك قوات دفاعية إلى نهر الأردن فور بروز تهديدات، دون أن تواجه عقبات مادية أو سياسية. وزيادة على ذلك، من الممكن (في حال حدوث تصعيد محلي داخل الأردن) أن تضطر إسرائيل إلى الاعتماد على قدرتها الذاتية لاعتراض هجمات إرهابية عبر نهر الأردن.

وتبدو هذه القدرات ممكنة التحقيق من خلال عدة طرق بديلة:

١) ضم وادي الأردن والمنحدرات الشرقية للسلسلة الجبلية، وإلحاق شمالها وجنوبها بإسرائيل، كما يقضي مشروع آلون. وفي هذا الخيار، تبقى مستوطنات وادي الأردن في مكانها (انظر الخريطة رقم ٤).

٢) ضم الأراضي الواقعة في أطراف وادي الأردن، ونشر قوات إسرائيلية بصورة دائمة في هذه المناطق، بما يتيح لها حرية الوصول السريع والخالي من العراقيل إلى مناطق التجمع، والاستعداد للقتال على امتداد نهر الأردن. والمناطق المقصودة هي موتسافي هبيرخ جنوبي بيت شان [بيسان] مباشرة في شمال وادي الأردن، وفي الجنوب - شاطىء البحر الميت الشمالي الغربي (منطقة قمران) أو منطقة في شرقي معاليه أدوميم مشرفة على منطقة اريحا. وسيتيح ذلك المحافظة على عدد من المستوطنات في منطقة وادي الأردن/البحر الميت/معاليه أدوميم* (الخريطة رقم ٥).

* من أجل عرض مفصل لهذه الخطة، انظر مثلاً:

٣) إبقاء وجود عسكري إسرائيلي - متحرك وثابت - على امتداد نهر الأردن والمنحدرات الشرقية السلسلة الجبلية، ربما مع عمليات انتشار مركزة للقوات في مواجهة معابر نهر الأردن، لفترة غير محدودة من الزمن، لكن من دون ضم أراض، ويتطلب ذلك إزالة مستوطنات وادي الأردن (الخريطة رقم ٦).

من وجهة النظر الأمنية، يمثل ضم وادي الأردن والمنحدرات الجبلية إلى الغرب منه الحل الأفضل. لكن نتيجة هذا المطلب - الفصل المادي للكيان الفلسطيني عن الأردن والعالم العربي - بالإضافة إلى حجم المساحة المضمومة، سيحولان دون أي إمكانية لقبول الفلسطينيين هذا الاقتراح. وفي المقابل، فإن من شأن نشر القوات الإسرائيلية في وادي الأردن والأراضي المطلة عليه من جهة الغرب، من دون الضم، أن يثير مشكلات صعبة بمرور الوقت، ولا سيما إذا سعى الفلسطينيون لاستيطان الوادي وتطويره. كما أن قوة إسرائيلية منتشرة في وادي الأردن، من دون اتصال بري مباشر بالحدود الإسرائيلية، ستكون عرضة في حال حدوث طارىء، لأن تعزل وتحاصر، فتولد بذلك مشكلات عسكرية اكثر من المشكلات التي في وسعها حلها في مطلق الأحوال. وبالنسبة إلى فكرة نشر قوات جاهزة في شمال وجنوب (أو جنوب غرب) نقاط عبور نهر الأردن، فإن المخططين الأمنيين غير متفقين في الرأي بشأن نوعية "الغطاء" الذي يمكن أن يوفره ذلك في حال حدوث طارىء؛ وهي بالتأكيد لا تقدم حلاً لمشكلات الأمن الجاري (أي الإرهاب) على طول النهر، في حال نشوئها.

Zeev Schiff, Security for Peace: Israel's Minimal Security Requirements in Negotiations with the Palestinians (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1989).

وثمة وسيلة أخرى لتعزيز الدفاع في الجزء الأوسط من إسرائيل ضد هجوم من الشرق، وهي توفير حزام أمني أكثر قرباً من مناطق القدس الآهلة بالسكان ومن الساحل. وضم المناطق المتاخمة للخط الأخضر في هذه القطاعات يمكن أن يخدم أيضا في حماية السكان من الأعمال الإرهابية النابعة من المناطق. لقد ذكرنا سابقا أن معيارين من المعايير التي استخدمت لتحديد مواقع المستوطنات في السامرة الغربية كانا ضمان السيطرة الطبوغرافية قبالة المدن الساحلية ومطار بن - غوريون، وحماية الامتداد الغربي لمحاور الطرق الجانبية التي تخترق السامرة من الشرق إلى الغرب. وعلى نحو مشابه، يمكن النظرإلى المستوطنات الواقعة في شمال ممر القدس وجنوبه باعتبارها تكثف دفاعات الطريق المؤدي إلى القدس من جهة الساحل، تماماً مثلما تشكل معاليه أدوميم حزاما أمنيا إلى الشرق من القدس، يحمي الطريق المؤدي إليها من جهة نهر الأردن (الخريطة رقم ٧).

ومن الواضح أن أهمية هذه الأحزمة الأمنية تزداد بمقدار تعهد إسرائيل بتخفيف وجودها الأمني على امتداد الخط الأمامي، أي وادي الأردن، والعكس بالعكس. ومما لا شك فيه أن الحزام الأمني الأمامي على امتداد نهر الأردن، من وجهة نظر عسكرية - استراتيجية، أفعل وأهم كثيراً من مستوطنات السامرة الغربية وممر القدس. وبالتالي، ونظراً إلى جسامة الخطر المحتمل من جهة الشرق (العراق، إيران، سوريا)، فانه يبدو من المنطقي التفكير - على الأقل بالنسبة للمستقبل المنظور أو إلى حين تحقيق سلام مستقر مع جميع الدول العربية وإيران - في تدعيم هذه الأحزمة: إنشاء حزام أمني مزدوج، يستند إلى وادي الأردن حداً أمنيا لإسرائيل، مع تكثيف الخط الأخضر في النقاط الحساسة جداً.

بالنسبة للأمن الجاري، فإن فرضيتنا الأساسية هي أن اختلاط السكان - الإسرائيليين والفلسطينيين - هو العامل المفرد الذي يتسبب بأكبر قدر من التعطيل للمحاولات المبذولة (من قبل الجانبين) لتحقيق الأمن. ويرجع ذلك إلى أن مطلب المستوطنين الأساسي والطبيعي - فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي - يمثل النقيض الكامل لمطالب الفلسطينيين بالسيادة، مع امتيازاتها كافة. وهذا، باختصار، خلاصة خلفية الصراع العنيف بشأن المناطق. ويبدو أن تجربة الشهور الأولى للحكم الذاتي في قطاع غزة، حيث تم الفصل بين المجموعتين السكانيتين وحيث انخفض الإرهاب، تؤكد هذه الفرضية. ومن هنا، فإن أي حل يبقي مستوطنات إسرائيلية في قلب الأراضي الفلسطينية من شأنه أن يشكل مصدراً للاحتكاك وعبئاً على الأمن الجاري. وتفرض الاعتبارات الأمنية مقاربة قائمة على الفصل، وعلى تجاور جغرافي منطقي، وضمان حرية الحركة بالنسبة إلى الطرفين.

المياه:

قبل تأسيس دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ بفترة طويلة، استغل البيشوف اليهودي الخزانات الجوفية (aquifers) الواقعة تحت الضفة الغربية. ويعترف القانون الدولي – اتفاق هلسنكي المعقود سنة ١٩٦٦ – بمثل هذ الحقوق التاريخية في استخدام المياه. وبالتالي، من ناحية المبدأ، يوجد أساس سليم لمطالبة إسرائيلية بأن تأخذ الحدود الدائمة بعين الاعتبار، الحقوق الإسرائيلية في المحافظة على حرية الوصول إلى مصادر المياه هذه. لكن القانون الدولي يعترف ايضاً بحقوق سكان الأراضي الواقعة فوق الخزانات الجوفية – في حالتنا هذه، سكان المناطق العرب. وعلى هذه الخلفية، يوجه الفلسطينيون سلسلة من التهم الخطرة جداً المتعلقة بالتمييز الذي تمارسه إسرائيل في توزيع المياه والحقوق المائية منذ سنة ١٩٦٧.

إن تخلي إسرائيل تخلياً واسعاً عن سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية يمكن أن يلحق الكوارث باقتصاد البلد وزراعته وبيئته؛ إذ إن إسرائيل تعتمد على هذه المصادر في تأمين نسبة كبيرة من المياه التي تستهلكها. إن استغلال الفلسطينيين لهذه المصادر يمكن أن يحرم إسرائيل من جزء كبير من استهلاكها الحالي، كما أن تطويراً وتصنيعاً يفتقران إلى المسؤولية يمكن أن يؤديا إلى تلويث ما يبقى. وبالتالي، فإن الوضع النهائي ينبغي أن يضمن إما سيطرة إسرائيلية طويلة المدى على هذه الخزانات الجوفية، وإما على الأقل، إشرافاً وتطويراً مشتركين ومعقولين.

إن ترتيبات إشراف ومراقبة ملائمين ممكنة من دون الضم من خلال إنشاء نظام مائي مشترك تضمن فيه حقوق إسرائيل في استعمال المياه على نحو

راسخ. وبهذا المعنى، فإن المياه ليست بالضرورة حجة مقنعة للضم. ومما لا شك فيه فإن السيطرة المادية الحصرية على مصادر المياه، أضمن لإسرائيل من نظام مشترك لتقاسم المياه – حتى لو كان على إسرائيل حتماً ضمان أن يتمتع الفلسطينيون ايضاً بحرية ملائمة لاستخدام مصادر مياه عذبة. وتصف الخارطة رقم ٨ خطوطاً ممكنة لانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية مع بقاء السيطرة على الخزانات الجوفية في يدها.* يلاحظ أن المناطق الرئيسية المرشحة للضم تقع في السامرة الغربية ومنطقة القدس، وهي مناطق استوطنتها إسرائيل بكثافة نسبياً منذ سنة ١٩٦٧، وكان الدافع إلى استيطانها أهميتها من ناحية الأمن والمياه المشار إليهما أعلاه.

* يهوشوا شفارتس وآهارون زوهار، "مشكلة المياه في إطار الاتفاقات الإسرائيلية – العربية" (بالعبرية)، تقرير مشترك لسلطة تخطيط المياه الإسرائيلية ومركز يافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩١، توزيع محدود لخصه زئيف شيف في "هآرتس" ١٩٩٣/١٠/٨.

الديموغرافيا والسياسة:

ذكرنا أن المستوطنين الإسرائيليين في المناطق لا يشكلون سوى جزء بسيط – أقل من ٧٪ – من مجموع سكان المناطق، وأقل من ٣٪ من جميع الإسرائيليين، فهل يستطيع هؤلاء الأشخاص، البالغ عددهم ١٢٠,٠٠٠ شخص (مضافاً إليهم، في بعض السيناريوهات، نحو ١٨٠,٠٠٠ إسرائيلي قاطنين في الأجزاء المضمومة من القدس) أن يشكلوا "كتلة حرجة" ديموغرافية – سياسية قادرة على منع التوصل إلى اتفاق متفاوض بشأنه مع الفلسطينيين. وحتى لو افترضنا، (بالرغم من أن ذلك افتراض غير ممكن، في ضوء تاريخ الأعوام الأخيرة) أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتمتع بأغلبية واضحة، لنقل ٦٠٪، من أجل سياسة تنطوي على حل وسط إقليمي واسع النطاق، وإزالة معظم المستوطنات، والعودة إلى حدود سنة ١٩٦٧، فإن الندوب التي سيخلفها الاحتجاج المادي والعاطفي للباقين الذين تبلغ نسبتهم ٤٠٪، يجب أن تدعو إلى التفكير. إذ إن هذا الأمر يمكن أن يصبح مصدرا لأقسى صدمة داخلية في تاريخ إسرائيل الحديث.

لذا، فإن هناك مجالاً مشروعاً، في الحسابات الإسرائيلية المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق متفاوض بشأنه مع الفلسطينيين للاعتبارات الديموغرافية. وتوضح الخريطة رقم ٩ تصوراً للضم مبنياً على الاعتبارات الديموغرافية وحدها، وفقاً للقاعدة الأساسية التالية: ضمن أكبر عدد من السكان اليهود، على أقل مساحة من الأرض في المناطق، مع تأثر أقل عدد من السكان العرب بالأمر. وتصف الخريطة ضم ٧٠٪ من المستوطنين (٨٠,٠٠٠ تقريباً) ونحو ٥٠,٠٠٠

عربي.* وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصور يضم في الأساس المستوطنين "الاقتصاديين" أكثر مما يضم المستوطنين "التراثيين" الذين يستوطنون وسط الجبل. ومع ذلك، فإن الأخيرين هم المعارضون الرئيسيون المحتملون لمثل هذا الحل الوسط. وبالتالي، من الممكن توقع أن يؤدي هذا النمط من الحل الديموغرفي إلى نقص كمي في "الكتلة الحرجة" للاحتجاج المتوقع، لكنه سيكون أقل فعالية في التأثير في البعد النوعي، الديني – الأيديولوجي.

* (Jon Immanuel, The Jerusalem Post, October 22, 1991)
افترض إيمانويل أن عدد السكان اليهود في المناطق سنة ١٩٩١ هو ١٠٠,٠٠٠، لكن حساباته المتعلقة بالنسبة المئوية للمستوطنين الذين سيعيشون في المناطق المضمومة تبدو قابلة للتطبيق على مجموع أكبر لأعداد المستوطنين أي ١٢٠,٠٠٠.

البعد التراثي:

في مواصلة مباشرة لهذا الاتجاه، نتفحص الجهة الرئيسة لمستوطني المرتفعات الجبلية: الخليل، شيلواح، بيت ايل، ايلون موريه، ونابلس فهي قلب وروح أرض إسرائيل التوراتية. إن أكثر من مئة عام من الكفاح الصهيوني لن يكون قد حقق أهدافهم كلها إذا تخلى الإسرائيليون عن الأجزاء من أرض الوطن التي تعتبر أساسية لتراثهم وأساسية للمنطق الصهيوني الأساسي.

ومع ذلك، فإن أية محاولة لدمج مستوطنات السلسلة الجبلية، في خريطة حل وسط إقليمي متفق عليه ستنتهك المتطلبات الفلسطينية الاكثر جوهرية لكيان قابل للحياة. إنها تتطلب رسم خطوط تقسيم تجزىء المنطقة قطعاً قطعاً وتمنع أي إمكانية لتواصل إقليمي فلسطيني، وتضم إلى إسرائيل جزءاً كبيراً من الضفة الغربية (نحو ٥٠٪) بحيث لا يبقى ما يكفي الفلسطينيين. وبالتالي، فإن تكلفة إصرار إسرائيلي على الاحتفاظ بمستوطنات السلسلة الجبلية تعني، بوضوح وجلاء، استحالة أي تقسيم جغرافي متفق عليه. (مع الاعتراف بأن مثل هذا التقسيم قد تحول دونه عوامل أخرى، مثل خلاف مستعص بشأن القدس). وفي مثل هذه الحال، فإن الشكل البديل الوحيد الممكن لاتفاق بشأن الوضع النهائي هو نوع من أنواع الحكم المشترك.

البعد التاريخي:

ذكرت سابقاً المستوطنات المختلفة التي أنشئت قبل سنة ١٩٤٨. ويبدو أن المستوطنات الوحيدة التي خلف إحياؤها وقعاً مؤثراً لدى اليهود والعرب على حد سواء، هي مستوطنات غوش [كتلة] عتسيون. ومن الواضح أن ذلك يرجع إلى حجم الاستيطان في منطقة غوش عتسيون قبل سنة ١٩٤٨ (الذي كان، في أي حال، متواضعا أكثر كثيراً من الاستيطان الحالي هناك)، والقرار بعدم إخلاء هذه المستوطنات مع اقتراب حرب ١٩٤٨ (خلافاً للجلاء القسري عن بيت هعرفا وكفار داروم سنة ١٩٤٨، وعن الخليل سنة ١٩٢٩)، والأسطورة التي انبثقت من سقوط كتلة المستوطنات هذه في معركة بطولية. وسيكون من الطيش التقليل من أهمية مثل هذه الرموز في حياة الشعوب والدول؛ وعلى الأرجح أن إخلاء مستوطنات غوش عتسيون سيكون أقسى ضربة بالنسبة إلى قطاعات كبيرة من الجمهور، في حال حدوث انسحاب واسع النطاق.

وتشكل غوش عتسيون أيضاً، بما فيها بيتار وإفرات نموذجاً لضم مناطقي ممكن يوفر لإسرائيل مزايا من زاوية معظم القضايا التي تم النظر إليها اعلاه؛ فهي تضم سكاناً يهوداً أكثر من العرب (١٥,٠٠٠ مقابل ٦,٠٠٠)، وتعزز أمن ممر القدس، وتجاور الخط الأخضر. وسيكون من المرغوب فيه ضم القريتين العربيتين بتير وحوسان، لكي يصبح نظام الانفاق الجديد الذي يصل غوش عتسيون بالقدس (جيلو) داخل إسرائيل.

الخليل:

تقدم مدينة الخليل، مع كريات أربع، نموذجاً يجمع بين الحجتين "التراثية" والتاريخية. ولكونهما كذلك، فإنهما مختلفتان عن مستوطنات مثل ايلون موريه وغوش عتسيون. فهنا نجد أكبر تجمع يهودي مفرد (أكثر من ٤,٠٠٠) في السلسلة الجبلية، وواحداً من أقدم أمكنة الاستيطان اليهودي المتواصل (تقريباً) في أرض إسرائيل، وثاني أقدس مكان بالنسبة إلى اليهود، بعد القدس.

ومثلما هي الحال بالنسبة لمستوطنات السلسلة الجبلية، فإنه من المستحيل تماماً رسم خريطة تصل الخليل بالخط الأخضر من دون إنشاء عقبات من المؤكد أنها ستقضي على فرص التوصل إلى أي اتفاق متفاوض بشأنه. وحتى إزالة الجيب الاستيطاني اليهودي الصغير القائم في وسط المدينة – الذي يشكل استفزازاً مستمراً لمحيطه العربي – لن تحل المشكلتين الرئيستين: وضع كريات أربع، وحرية الوصول اليهودية إلى مغارة الآباء القدامى [الحرم الإبراهيمي] (المدفن الأسطوري لإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب). وبالتالي، من الممكن أن تشكل الخليل/كريات أربع، بطريقة أو بأخرى (مثلاً، وضع استقلال ذاتي يهودي للمغارة)، الاستثناء الرئيسي، بل الوحيد لقاعدة التواصل الإقليمي في الحل النهائي.

العرب الإسرائيليون وخطر النزعة التحريرية التوحيدية:

يتفق الخبراء بشؤون المجتمع العربي في إسرائيل على التقدير القائل إنه إثر اتفاق بشأن الحل النهائي، ستواجه إسرائيل خطر تنامي مشاعر تحريرية توحيدية (irredentist) بين العرب الإسرائيليين والمواطنين العرب في الكيان/الدولة الفلسطينية. ويعتقد بعض الخبراء أن الهوية الذاتية للأقلية العربية الفلسطينية الكبيرة في إسرائيل (١٨٪) ستصبح، في عهد السلام، أكبر مشكلة محلية إسرائيلية.

هذه مشكلة لها انعكاسات كثيرة على اتفاق للحل النهائي. ويبدو من الملائم في إطار هذه الدراسة، الإشارة إلى أن أي حل لمشكلة المستوطنات والحدود يجب أن يسعى لتفادي إضافة أعداد أخرى من الفلسطينيين العرب إلى سجل مواطني إسرائيل، أو حتى إدخالهم في نطاق سلطتها القانونية. وينطبق ذلك على القدس والضفة الغربية سواء بسواء.

البعد الاقتصادي:

إن الأجزاء الوحيدة من المناطق التي أفردت للاستيطان على أساس أهميتها الاقتصادية المزعومة، هي وادي الأردن والشاطىء الشمالي الغربي للبحر الميت. وقد أشرنا أعلاه إلى فشل محاولة تطوير بنية تحتية استيطانية زراعية سليمة في وادي الأردن؛ كما أن شاطىء البحر الميت (المجلس الإقليمي لميغيلوت) فشل أيضاً في اجتذاب أعداد كبيرة من المستوطنين، بسبب المناخ القاسي والأوضاع الاقتصادية. يبلغ مجموع السكان اليهود في هذا القطاع بأكمله، بعد ٢٧ عاماً من جهود استيطانية منسقة لاقت دعما من اليمين واليسار السياسيين معاً، نحو ٣٥٠٠ نسمة فقط، بينما تزايد عدد سكان الوادي العرب، خارج أريحا، بنسب أكبر خلال هذه الفترة.

تعتبر برقان، في السامرة الغربية، واحدة من المناطق التي تطورت وأصبحت ثروة اقتصادية لا بأس فيها. فهناك أنشئت اكبر منطقة صناعية مفردة في البلد، بمساعدة حوافز سخية من الحكومة (انظر الخريطة رقم ٧).

هناك مسألة اقتصادية أخرى ينبغي معالجتها، وهي تكلفة إزالة المستوطنات، حيث إنه إذا انسحبت إسرائيل من أراض في الضفة الغربية وغزة، فسيكون من شبه المؤكد أنه سيتعين عليها أن تجد مصادر تمويل في إطار اتفاق الوضع النهائي نفسه (مثلا، تعويض أمريكي). إن حساباً تقريبياً للعبء المالي لنقل جميع المستوطنين (لنقل ٢٠,٠٠٠ عائلة) وإعادة توطينهم بتكلفة ٣٠٠ ألف دولار للعائلة الواحدة (إعادة توطين + تعويض)، يشير إلى إنفاق مقداره ستة مليارات دولار؛ وبالتالي، فإن نقل وإعادة توطين ما يربو على ثلث المستوطنين –٨,٠٠٠ عائلة تقريباً – سيكلفان ٢,٤ مليار دولار.

العامل الجغرافي: جعل خط الحدود مستقيماً:

رسم خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية سنة ١٩٤٨، وقد جمد خطوط المعركة، وشطر هنا وهناك قرى عربية وفصل مزارعين عن أراضيهم. ومن وجهة نظر طبوغرافية أيضا، فإن الخط الأخضر يمكن تحسينه وجعله أكثر ملاءمة لكلا الطرفين، وهكذا عندما يبدأ المساحون تثبيت حد نهائي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، فسيكون للطرفين مصلحة مشتركة في جعل الخط مستقيماً.

المتطلبات الفلسطينية في اتفاق متفاوض بشأنه

قبل محاولة تقديم ومناقشة حلول ممكنة متفق عليها، يبدو من الملائم أن نوازن التحليل الوارد أعلاه للمتطلبات الإسرائيلية بإعادة مختصرة للمتطلبات الفلسطينية، كما تبرز من تقديرنا للموقف الفلسطيني:

- السيطرة على السكان الفلسطينيين العرب جميعاً وعلى كامل مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة (والقدس الشرقية أيضاً).
- تواصل جغرافي مع العالم العربي، أي: مصر والأردن.
- اتصال بري حصري ومعول عليه بين قطاع غزة ويهودا.
- وصول دون عراقيل إلى الموانىء الجوية والبحرية.
- مجال للنمو: أراض لتطوير المدن والقرى العربية الحالية – التي كبحت إسرائيل نموها منذ سنة ١٩٦٧ – بالإضافة إلى أراض خالية من أجل التطوير، إعادة توطين اللاجئين، إلخ ...
- سيطرة على الموارد المائية والطبيعية.
- أمن للسكان الفلسطينيين ضد اعتداءات من جانب إسرائيليين – مستوطنين وغيرهم – سيحاولون إحباط الاتفاق، والانتقام للانسحاب من مستوطنات، إلخ (أي تجليات النزعة الإسرائيلية لتحرير وتوحيد مناطق يعتبرونها جزءاً من وطنهم).

ثلاثة حلول ممكنة:

في ضوء تحليلنا للاعتبارات المختلفة والمتناقضة أحياناً للجهات المعنية بمصير المستوطنات ورسم الحدود، نتفحص الآن ثلاثة حلول ممكنة:

الخطة أ – الانسحاب من جميع المناطق:

إن أقل ما يتمتع به هذا الحل هو ميزة البساطة: تنسحب إسرائيل من جميع المناطق وتعود إلى خطوط سنة ١٩٦٧، باستثناء القدس. ويستطيع الجانبان أن يناقشا حداً أدنى من المبادلات الإقليمية بهدف "جعل الخط مستقيماً"، وبذلك يسهلا ضم عدد بسيط من المستوطنات، على سبيل المثال في اللطرون ومنطقة غوش عتسيون، ربما في مقابل أن تنقل إلى السلطة الفلسطينية قرى عربية في منطقتي المثلث أو وادي عاره، أو أراض غير آهلة بالسكان جنوبي الخط الأخضر في جنوب يهودا. وبهذه الطريقة تسد إسرائيل معظم الحاجات الفلسطينية الحيوية جداً (السيطرة على السكان، الأرض والمياه، التواصل الإقليمي مع العالم العربي، إلخ ...) وسيكون من السهل نسبياً التعامل مع مشكلات الأمن الجاري في ضوء الفصل الواضح بين المجموعتين السكانيتين.

ضمن السياق الملائم لمفاوضات متكاملة، سيصبح موقف إسرائيل أقوى إزاء قضايا حيوية مثل القدس. وعلى الرغم من موافقة إسرائيل على الانسحاب من جميع المناطق، فإنه من الممكن أن تكون في وضع أفضل لإنجاز حلول معقولة ظاهرياً وعملية لضمان حقوقها في المياه (من خلال إنشاء سلطة مشتركة تتمتع إسرائيل فيها بحق الفيتو أو بأغلبية الأصوات، كما يليق بمكانة المستعمل الرئيسي)، وللمحافظة على الأمن على امتداد نهر الأردن

(بنشر قوات داخل الأراضي الفلسطينية مدة غير محدودة من الزمن). وفي هذا السيناريو، يمكن أن يوافق الفلسطينيون على إعطاء مكانة خاصة لقبر الآباء القدامى [الحرم الإبراهيمي] في الخليل. وضمان حرية الوصول الإسرائيلية إليه.

لكن في هذه الخطة عيوب أيضا، في ثلاث نواح. أولاً، القطاع الإسرائيلي الداخلي: حتى لو افترضنا أن إسرائيل نجحت في ضمان مكانة القدس الموحدة بجميع سكانها الإسرائيليين، فإن إزالة جميع المستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزة ستضع الحكومة في مواجهة مباشرة مع الجزء الأكبر من الـ ١٢٠,٠٠٠ مستوطن (بعضهم سيوافق من دون شك على قبول تعويض والمغادرة بهدوء) ومؤيديهم السياسيين داخل إسرائيل. وفي ضوء تهديد قيادة المستوطنين بـ "وقف دورة الحياة في البلد"، فإن على المرء أن يأخذ في الاعتبار فرص بقاء سياسي لأية حكومة إسرائيلية تحاول أن تنفذ نقلاً شاملاً لجميع المستوطنين من يهودا والسامرة. كما أنه من غير الواضح، في المناسبة، كيف ستمول الحكومة تكلفة مثل هذا الإجلاء البالغة ستة مليارات دولار.

ثانياً، ينبغي التشكك في قابلية استمرار ترتيبات المياه والأمن وخطط ضمان حرية الوصول إلى أماكن مقدسة مثل الخليل، لا تستند إلى نوع ما من السيادة، أو على الأقل إلى وجود طويل المدى في المناطق. وبموجب هذه الخطة، لن يكون أمام إسرائيل في نهاية المطاف في حال حدوث انتهاك خطر، وبعد أن تكون قد استنفدت جميع العقوبات التي يجيزها الاتفاق لها، سوى الخيار الوحيد المتمثل في اللجوء إلى العقوبة القصوى: إعادة احتلال المناطق.

ثالثاً- تنبغي الإشارة إلى أن حلاً تخلي إسرائيل بموجبه جميع المناطق، لا يعكس ميزان القوى الحقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين في تفاوضهما بشأن تسوية نهائية. أو بكلمات أخرى، تستطيع إسرائيل، من خلال اعتماد مدروس على ميزاتها وحججها التكتيكية والاستراتيجية، أن تحصل على صفقة أفضل. وسنتطرق إلى هذه الميزات أدناه، في سياق الخطة ب.

الخطة ب – حل وسط إقليمي معتدل:

ناقشنا في تحليلنا السابق عدداً من الخطط الإسرائيلية لحل وسط إقليمي -من اقتراحات شارون/بيلي بضم نحو ٥٠٪ من المناطق وترك الفلسطينيين في جيوب بلدية، مروراً بـ "خطة العمود المزدوج" الداعية إلى ضم وادي الأردن والمنحدرات الجبلية القريبة منه، وصولاً إلى مبادرات محلية (ضم غوش عتسيون واقتراحات بتوسيع الخط الأخضر في منطقتي السامرة والقدس).

ويبدو أن اثنين من هذه التصورات (خطة شارون وخطة العمود المزدوج) يصطدمان مباشرة بمتطلبات فلسطينية حيوية لا يستطيع الفلسطينيون التنازل عنها: السيطرة على الجزء الأكبر من المناطق، والتواصل الجغرافي مع العالم العربي. من المشكوك فيه حقيقة، أن يكون واضعو هاتين الخطتين معنيين بقدرة الطرف الآخر على قبولهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة العمود المزدوج تستند إلى رؤية اقتصادية جرى اختبارها خلال الأعوام الـ ٢٧ الماضية من الاستيطان في وادي الأردن، وفشلت بما لا يدع مجالا للشك.

يبقى، إذاً، تفحص ملاءمة خطة تستند إلى حل وسط إقليمي أكثر اعتدالاً يقتصر على ضم نحو ١١٪ من جميع المناطق (يهودا والسامرة، وقطاع غزة، والقدس الشرقية). ما هي المقدمات التي يستطيع المرء على أساسها أن

يرسي فرضية أن م.ت.ف. يمكن أن توافق في نهاية المطاف على تنازلات إقليمية بهذا الحجم في الضفة الغربية؟ استطراداً للحجج المذكورة أعلاه، في وسع إسرائيل افتراضاً أن تشير إلى المبررات التالية:

- حاجة الفلسطينيين إلى ممر بري خارج الأراضي الفلسطينية يصل بين قطاع غزة ويهودا. وتستطيع إسرائيل أيضا أن تقدم للفلسطينيين امتيازات إضافية خاصة في موانئها الجوية والبرية. ولن يعزز مثل هذه الترتيبات التفاعل الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل سيمثل أيضا تنازلاً إسرائيلياً عن سيادة – تنازلاً يتطلب مقابلاً، ينطوي افتراضاً، على أراض.
- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يرتكز إطار المفاوضات إليه، يسمح بتعديلات في الحدود، ويعترف بحق إسرائيل في حدود آمنة. وتؤيد الولايات المتحدة هذا التفسير، كما تؤيد الإدارة الحالية فهماً واسعاً إلى حد ما لعنصرالتنازل الإقليمي الكامن في القرار رقم٢٤٢. وبالإضافة إلى ذلك، إذا افترضنا أن المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن الوضع النهائي ستبدأ بعد أن تكون إسرائيل وسوريا توصلتا إلى اتفاق يقوم على انسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية، وأن إسرائيل لن تتقدم بمطالب لضم أراض من قطاع غزة، فإن الحدود الوحيدة الباقية التي يمكن تطبيق الحل الوسط الإقليمي المتضمن في القرار رقم ٢٤٢ عليها هي الحدود القائمة بين إسرائيل والضفة الغربية. طبعا، إن تفسير الفلسطينيين (والعرب عموماً) للقرار رقم ٢٤٢ مختلف؛ إنهم يصرون على أنه يدعو إلى انسحاب كلي، بما في ذلك من القدس الشرقية. وبالتالي، فإن أية محاولة إسرائيلية للاستناد إلى القرار ٢٤٢ لتبرير تغييرات في الحدود ستثير في البداية جدلاً بشأن النية الحقيقية لواضع القرار رقم ٢٤٢.

- تستطيع إسرائيل أن تدافع بقوة عن حقها في الاستمرار في استغلال مصادر المياه التقليدية، ولا سيما في السامرة الغربية، وفي منع تلوثها بفعل النفايات الصناعية والزراعية. هذه الحقوق يمكن أن يستشهد بها مبررا جزئياً لمطلب إسرائيلي على الأقل بضم بعض الأراضي الواقعة فوق الخزانات الجوفية.

- تستطيع إسرائيل أن تشير إلى الميزان الديموغرافي في السامرة الغربية، وعلى طول ممر القدس، وحول القدس، وتجادل قائلة إن الأغلبية اليهودية التي نشأت بفعل المستوطنات في هذه المناطق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وفي الحقيقة، تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تدعي أن نقل المستوطنين مستحيل، من الناحية السياسية المحلية. وتماماً مثلما تطلب م.ت.ف. باستمرار أن تبدي إسرائيل تفهما لمشكلاتها السياسية الداخلية، فإن إسرائيل ايضاً يمكن أن تشير إلى القيود الداخلية. وفي الوقت نفسه، فإن هناك خطراً في الاستناد إلى الاغلبية اليهودية اساسا منطقياً للضم؛ إذ يمكن للفلسطينيين أن يشيروا إلى أغلبيات عربية في أمكنة معينة داخل إسرائيل (مثلاً وادي عاره)، وأن يطالبوا بأن يكونوا هم أيضاً موضوعاً للتفاوض.

- إن فكرة تبادل الأراضي تنطوي على إشكالات في هذا السياق. فمن ناحية، أوجدت معاهدة السلام مع الأردن سابقة إيجابية وأضفت شرعية على الفكرة. ومن ناحية أخرى يمكن أن يثير التشكيك في "قداسة" حدود ١٩٤٨ إشكالات فيما يتعلق بسكان إسرائيل العرب: إذ يمكن أن يشجع ذلك لدى البعض النزعة التحريرية التوحيدية (irredentism)، لكن يمكن أن يثير احتجاجاً لدى آخرين، بمقدار ما هو غير مؤكد أن العرب الإسرائيليين سيرغبون في إلحاقهم بالكيان الفلسطيني وخصوصا إذا لم يستشاروا. وأحد

الخيارات الممكنة البديلة هو نقل أراض غير آهلة، مثل جنوب الخط الأخضر في يهودا [إلى السيادة الفلسطينية]. ويمكن بالتأكيد أن ينظر إلى عرض "تعويض" م.ت.ف. في هيئة منطقة صحراوية، أو أجزاء من المثلث أو وادي عاره أو أراض متاخمة لقطاع غزة، باعتباره وسيلة سياسية مهمة لإنقاذ ماء الوجه وموازنة التنازلات الإقليمية الواسعة في الضفة الغربية، وبالذات لأنها تنطوي على أراض من فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨.

وأخيراً، من شبه المؤكد أن معظم أوراق المساومة في مفاوضات الوضع النهائي، سيكون في يد إسرائيل. وسيكون الفلسطينيون عرضة لضغط شديد – من الدول العربية، معزز من الولايات المتحدة – "لإنهاء مسألتهم" وإفساح المجال أمام العالم العربي للمضي في التطبيع مع إسرائيل. من شأن انسحاب م.ت.ف. من المفاوضات "بسبب بضعة كيلومترات مربعة" أن يثير احتجاجات عربية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض الأوساط الفلسطينية أصبحت تعي حقاً مشكلة المطالبة بكامل الضفة الغربية وقطاع غزة.

هكذا، نستطيع أن نقدر باحتراس أن هناك إمكانية لأن يقبل الفلسطينيون حلاً وسطاً إقليمياً معتدلاً – حلاً يضم إلى إسرائيل أراضي في أماكن تعتبر حيوية، ويعالج متطلبات إسرائيل المهمة من خلال وسائل بديلة ما أمكن، ويقتصر الضم على نحو ١١٪ [من مساحة الضفة الغربية]. وتمثل الخارطة رقم ١٠ خطة كهذه؛ والخطوط مرسومة على أساس تقريبي من دون أي محاولة للتعامل مع الأمر على مستوى التفصيلات. والأوجه الرئيسية لهذه الخطة هي:

- ضم أجزاء من السامرة الغربية تقطن فيها أعداد كبيرة من الإسرائيليين، مع نقل الحدود شرقاً بما يتراوح بين ٥ كلم و٨ كلم على امتداد معظم الخط. ويبذل مجهود لتفادي ضم مراكز تجمعات سكانية عربية كثيفة، وبصفة خاصة

طولكرم وقلقيلية، اللتين يبلغ عدد سكانهما معا ٥٠,٠٠٠ نسمة تقريباً. وقد تم هذا في الخارطة رقم ١٠ باستبعاد هاتين البلدتين وربما القرى العربية المجاورة، من الضم، وإبقائها [خارج خارطة إسرائيل] في الطرف الأقصى لممرين بريين؛ أو كبديل، موصى به بدرجة أقل، يمكن جعل خط الحدود "مستقيماً" من جهة الشرق، مع بقاء هاتين البلدتين العربيتين جيبين فلسطينيين محاطين من جميع الجهات [بأراض إسرائيلية].

- ضم نتوء اللطرون، ومنطقة غفعات زئيف شمالي ممر القدس، وغوش عتسيون الواقعة إلى الجنوب منه.
- ضم منطقة معاليه أدوميم لتصبح جزءاً من القدس (وجزءاً من حل شامل للقدس، نحجم عن مناقشته هنا)، لكن إذا كان ذلك غير ممكن، يمكن ضمها باعتبارها جزءاً من رسم حدود جديدة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني. وتكون منطقة معاليه أدوميم منطقة انتشار لقوات تدخل سريع هدفها إغلاق معابر نهر الأردن والدفاع عن الحد الأمني على امتداد نهر الأردن في أوقات الطوارىء.
- ضم منطقة صغيرة (موتسافي هبيرخ) جنوبي بيت شان [بيسان]. ويمكن نشر قوة تدخل سريع ثانية هنا.
- بالإضافة إلى ترتيبات أمنية يراد بها ضمان جمع معلومات استخبارية كافية (محطات إنذار مبكر في أعالي السلسلة الجبلية) وسيطرة إسرائيلية على أجواء الضفة الغربية، يتم نشر قوة عسكرية إسرائيلية – متحركة و/أو ثابتة في طبيعتها – في وادي الأردن وعلى المنحدرات الشرقية للسلسلة الجبلية، في الأراضي الفلسطينية. وستكمل هذه القوة الترتيبات الأمنيةعلى امتداد نهر الأردن. وسيتفق الفلسطينيون وإسرائيل سلفا على مدة هذا الترتيب (١٥

عاماً على الأقل). وسيكون الشرط المسبق لإنهائه بروز سلم إقليمي مستقر وأوضاع أمنية أفضل كثيراً من الأوضاع الحالية.

- ستتمتع مغارة الآباء القدامى [الحرم الإبراهيمي] في الخليل بمكانة خاصة تضمن للإسرائيليين والفلسطينيين حرية دخولها واستخدامها. وتزول المستوطنتان اليهوديتان في الخليل وكريات اربع.
- تسلم جميع الأراضي الباقية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الفلسطيني. اما المستوطنون الراغبون في البقاء، فسيكونون خاضعين للسلطة الفلسطينية.

بوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ، ستحقق إسرائيل عدداً من المزايا: منها قدرات دفاعية معززة في الشرق، في كل من وادي الأردن والسامرة الغربية؛ تعزيز الدفاعات عن القدس وسبل الوصول إليها؛ سيطرة جزئية على مصدر المياه الرئيسي في المناطق، الخزان الجوفي اليركون [العوجا] – تنينيم؛ ضمان حد أدنى (في إحدى الحالتين ضم، وفي الحالة الأخرى، حرية وصول) بالنسبة إلى موقعين "تراثيين" رئيسيين: غوش عتسيون والخليل؛ إدخال نحو ٧٠٪ من المستوطنين ضمن حدود إسرائيل السيادية، وبذلك ينخفض بدرجة كبيرة التهديد ضد الاستقرار السياسي الداخلي خلال نقلهم، وينخفض العبء الاقتصادي للإخلاء. إن جميع الأراضي المقترح ضمها مجاورة للخط الأخضر مباشرة. وسيكون عدد الفلسطينيين العرب الذين سيشمل الضم قراهم قليلاً: بضع عشرات من الآلاف. وعلى الأرجح أن تؤيد أغلبية كبيرة من الإسرائيليين اتفاقاً متفاوضاً بشأنه كهذا.

أما الفلسطينيون، فإنهم سيحتفظون بجميع المناطق تقريباً. وسيتمتعون بحرية وصول غير معرقلة إلى الأردن ومصر، وبشاطىء على البحر الميت،

وبسيطرة كافية على مصادر المياه المتقاسمة (الخزانات الجوفية في مناطق القدس، ويهودا، وغلبواع) لضمان قبولهم هم وإسرائيل بسلطة مياه مشتركة وبتوزيع للمياه توزيعاً منصفاً. وسيستمرون ايضاً في استخدام الممر بين غزة ويهودا، وفي الاحتفاظ بحرية الوصول إلى الموانىء الإسرائيلية. لا شك أن في هذه الخطة من عيوب جدية، أولها وأبرزها، هو أنه لا توجد ضمانة بأن الفلسطينيين سيقبلون بها حتى بعد مفاوضات طويلة وشاقة. كما أن تنفيذ الخطة سينطوي على زيادة المجتمع العربي الإسرائيلي بعدة عشرات الآلاف من الفلسطينيين على الأقل؛ والحل بالنسبة إلى الخليل من المحتمل أن يولد احتكاكات جدية؛ ومن شأن إصرار إسرائيل على ضم مناطق من الضفة الغربية أن يجعل الفلسطينيين يتشددون في موقفهم حيال القدس. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تتناقص قرارات تتخذ في الشهور المقبلة بتسليم السلطة لأراض في الضفة الغربية إلى الحكم الفلسطيني، مهما تكن محدودة، مع الخارطة المقترنة بهذه الخطة، وأن تصطدم المطالب الإقليمية الإسرائيلية، عندما تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائي، مباشرة بـ "حقائق جاهزة" أوجدها الحكم الذاتي الفلسطيني.

الخطة ج – إقليم ذو وضع خاص:

وهكذا فإنه ممكن أن ترفض خطة الحل الوسط الإقليمي المعتدل من قبل أحد الطرفين، أو، حتى لو اتفق الطرفان على حل وسط في يهودا والسامرة وغزة، فإنهما قد يصلان إلى طريق مسدود بشأن القدس أو بشأن قضية حيوية أخرى، مثل مصير اللاجئين الفلسطينيين أو الوضع السياسي النهائي للكيان الفلسطيني حيال الأردن. وأكثر من ذلك، من الممكن أن ترفض حكومة إسرائيلية بديلة، بقيادة الليكود، مجرد مناقشة التخلي عن مطالبة

إسرائيل بالسيادة على المناطق أو الاعتراف بمطالب الفلسطينيين (ربما باستثناء غزة). إن حكومة ليكودية ستقول [...] أن الحل الوحيد الممكن ينبغي أن ينبثق بالذات من المأزق السياسي الناجم عن مطالب الطرفين المتماثلة بخصوص السيادة.

هذه الاحتمالات كلها تقودنا إلى حل إضافي للضفة الغربية؛ ترتيب قائم على التقسيم الوظيفي لأوجه السلطة في المناطق كافة، من دون أي تقسيم جغرافي نهائي (مع أنه سينشأ تقسيم واقعي).

هناك شكلان رئيسان للتقسيم الوظيفي: سيادة مشتركة (Condominium)، يكون الإقليم كله بموجبها تابعاً لملكية أو سيادة مشتركة ويترتب على جميع السكان التزام متماثل حيال حكم محلي؛ "إقليم ذو وضع خاص"، ويحتفظ كل من الشعبين فيه بارتباطاته السياسية وغيرها، وتكون الأرض خاضعة لسيادة أحد الطرفين، أو تبقى مسألة السيادة بلا حل، مع نية الطرفين حلها في المستقبل.

إن أقاليم السيادة المشتركة والوضع الخاص نادرة في العالم؛ والمحاولات لتطويرها كانت تفشل عادة بعد مرور عدة أعوام.* ومهما تكن صحة ذلك، فإن عدداً من صناع السياسة الإسرائيليين في أوساط اليمين واليسار يفكر في ترتيب تبقى فيه [مسألة] السيادة على الضفة الغربية غير محلولة (في الحقيقة، إن عدم القدرة على حل مسألة السيادة هو العامل المبلور لهذا الحل)

* حوارات مع الدكتور كارين غولر – كالفو، الجامعة العبرية، تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. يشير غولر – كالفو إلى تريستا، ودانزيغ، وجنوب التيرول، كمناطق اسس فيها وضع إقليم خاص في هذا القرن؛ المنطقة الوحيدة في العالم الخاضعة لسيادة ثنائية حاليا هي جزيرة المؤتمر (Conference Island)، التي تحكمها فرنسا وإسبانيا.

- وبكلمات أخرى إقليم ذو وضع خاص. (في الماضي كان بعض الساسة الإسرائيليين يفضل سيادة مشتركة مع الأردن في المناطق، من دون وضع سياسي خاص للفلسطينيين، لكن يبدو أن الجميع يدركون أن هذا ليس خياراً قائماً الآن).

وبموجب هذا المفهوم، تتفق إسرائيل والفلسطينيون على أن يجمدا، لفترة طويلة من الوقت، الوضع الراهن فيما يختص بقضايا الخلاف الرئيسية بالنسبة إلى الضفة الغربية. وفي هذه الاثناء تبرز دولة فلسطينية في غزة - ويمكن تصور تعزيزها بأراض من النقب و/أو من سيناء. ويبقى المستوطنون الإسرائيليون في يهودا والسامرة، ويحتفظون بمكانتهم مواطنين إسرائيليين، تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية. ويكون الفلسطينيون في الضفة الغربية قادرين على اختيار المواطنة الفلسطينية (بحسب صيغة بديلة، وفي إمكانهم الاختيار بين الجنسية الفلسطينية والجنسية الأردنية). وتكون لهم مؤسسات إدارية وأمنية في إطار حكم ذاتي واسع، يتطور انطلاقاً من مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي الذي كان التفاوض بشأنه جارياً في خريف سنة ١٩٩٤. (يقترح أحد نماذج هذه الخطة أن تعترف إسرائيل بجيوب الحكم الذاتي الفلسطيني التي ستبرز في الضفة الغربية كجزء من الدولة الفلسطينية في غزة). وتجمد قضايا الحقوق المتعلقة بالأرض والمياه والنسب الديموغرافية: إذا كان المستوطنون الإسرائيليون يشكلون ٧٪ من مجموع السكان ويشكل الفلسطينيون العرب ٩٣٪، يتفق الطرفان على آلية للمحافظة على هاتين النسبتين، بالسماح لأحد الطرفين بزيادة السكان لتعديل أي اختلال بينهما (باستيعاب مستوطنين إسرائيليين جدد او لاجئين فلسطينيين). وتنظم آلية مشابهة لاستعمال أراضي الدولة ومصادر المياه، وتكون مكانة القدس أيضا خاضعة للتجميد. وتعلق جميع المطالبات المتعلقة بالسيادة والقضايا الأخرى طوال مدة الاتفاق. إن تجميداً

يستمر، مثلاً، ٢٠ عاماً - ٢٥ عاماً، سيكتسب في نواح كثيرة خصائص اتفاق وضع دائم.

في خطة من هذا النوع عدد من العيوب الواضحة. فهي لا تعالج متطلبات الفلسطينيين الملحة فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين. ومن غير الممكن أن يعتبر الاعتراف بسيادة الدولة الفلسطينية في غزة إنجازاً سياسياً كافياً. وحتى لو قبلت م.ت.ف. الخطة بدافع اليأس، فإنه من شبه المؤكد أن الوضع المنبثق عنها سيحمل بذور انتفاضة متجددة، ويكون نذيراً بمحاولة لعرقلة عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. ومن هذه الدول، سيكون الأردن بصفة خاصة عرضة لأن ينظر إلى الخطة باعتبارها مناقضة لهدف تخلصه من الفائض السكاني الفلسطيني - أي من اللاجئين والمرحلين عن وطنهم، الذين يرغب الأردن في رؤيتهم عائدين ليستوطنوا في فلسطين، والذين لن يكون في وسعهم الهجرة إليها- وباعتبارها ستشجع في نهاية المطاف على فلسطنة المملكة الهاشمية.

لكن أخطر عيوب الخطة هو قصورها عن إرضاء النزعة التحريرية التوحيدية لدى الطرفين؛ فتجميد وضع سيادي ملتبس في الضفة الغربية، مع تجميد النسب الديموغرافية، لن يخففا من هذه الضغوط. ليس هذا فحسب، بل في الحقيقة من الممكن أيضاً أن يحرض مجدداً المعسكرين المتطرفين لدى الجانبين. وعندئذ سيسعيان لتجديد نضال مجتمعيهما، أحدهما ضد الآخر، وسيلحقان الضرر بالسلم والأمن المحليين والإقليميين.

وفي المقابل، فإن الميزة البارزة للخطة هي أنها تشكل بديلاً، بالرغم من صعوبته، لانهيار المفاوضات جراء التقسيم الجغرافي. فالفلسطينيون سيجدون عزاء في تحقيقهم دولة - في غزة وربما في أجزاء (جيوب) من الضفة

الغربية. ويمكن تصور أن يؤدي كون غزة عاصمة فلسطينية لفترة طويلة، مع مرور الوقت، إلى تخفيف الضغوط الهادفة إلى جعل القدس العاصمة الفلسطينية. وإسرائيل من ناحيتها، تستطيع التعايش مع "وضع انتقالي دائم" في الضفة الغربية، ما دام السلام والهدوء سائدين. وبهذا المعنى، من الممكن أن تقبل أغلبية الجمهور الإسرائيلي هذه الخطة، ويقل بالتالي خطر انقسام داخلي خطر. ويمكن تصور أن يساهم نجاح إجراءات حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية، وربما بداية حوار بين المستوطنات وم.ت.ف. في إحلال الهدوء.

ومن المهم إدراك أنه على الأرجح أن يتخذ الشكل الجغرافي لهذه الخطة – على افتراض طرحها بعد أن يكون الحكم الذاتي لمراكز التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية قد تحقق – خارطة ليست مخالفة لخطة شارون (الخارطة رقم ٣) وخطة غوش ايمونيم، مع عدم حل مسألة السيادة لمصلحة إسرائيل كما تطالب بذلك هاتان الخطتان، ومع حصول الجيوب الفلسطينية على حكم ذاتي واسع النطاق، إن لم يكن سيادة فعليه. في الحقيقة، فإن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوئيل زينغر، أحد مهندسي "إعلان المبادىء" المنبثق عن اوسلو، يصف الحكم الذاتي المطروح في "إعلان المبادىء" بأنه "تجربة فريدة ومثيرة جداً للاهتمام، تنطوي على نوع من السيادة المشتركة".* إن الانتقال من هذا الحكم الذاتي إلى الخطة ليس معقداً من ناحية عملية، لكن هذا التقويم الإيجابي لا ينطبق على مسألة إمكان قبول الفلسطينيين للخطة.

وأخيراً، إن فكرة إقليم ذي وضع خاص قابلة، على الأقل نظرياً، للتطبيق على أساس جغرافي جزئي. وإذا بدا أن المفاوضات بشأن خطة تقسيم

* "هآرتس" ١٩٩٤/٨/٢٦

ستؤول إلى الفشل بسبب خلافات حادة تتعلق بمنطقة معينة – مثلاً، السامرة الغربية أو القدس – فيمكن للطرفين عندئذ أن يفكرا في إيجاد وضع مشترك ينطوي على تعريف غامض للسيادة عمداً، ولا ينطبق إلا على تلك المنطقة، ضمن الإطار الشامل للخطة ب. وعلاوة على ذلك، يمكن تصور أن الطرفين سيعودان، بعد فترة من التعايش بموجب الخطة ج، إلى التفاوض في شأن خطة تقسيم قائمة على الخطتين أ و ب.

استنتاج

عرضنا ثلاثة نماذج أو ثلاث خطط لاتفاق من أجل وضع دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن الواضح أن المرء يستطيع أن يدخل على هذه الخطط عدداً لا حصر له تقريباً من التحسينات أو التنويعات. وعلى وجه الخصوص يستطيع المرء أن "يلعب" بضم هذا الموقع أو ذاك أو هذه المنطقة او تلك داخل المسافة المتفق عليها جغرافياً التي تفصل الخطة أ عن الخطة ب.

إن مقارنة مدروسة بين مزايا وعيوب الخطط الثلاث، مع تأكيد خاص لمدى ملاءمتها للطرفين، يقودان إلى الاستنتاج أن الخطة ب، أي الحل الوسط الإقليمي المعتدل، تملك الحظ الأفضل لأن تقبل وتنفذ، وهي الأفضل بالنسبة لإسرائيل. أما الخطة أ، بتنازلها عن جميع المناطق ونقلها جميع المستوطنين، فإنها ليست حسنة بالنسبة لإسرائيل؛ وفي أي حال لا يمكن للجمهور الإسرائيلي أن يهضمها. والخطة ج أي الحكم المشترك، قابلة لأن تعيد إسرائيل والفلسطينيين إلى حالة حرب شرسة بين المجتمعين، ولأن تثقل بشدة على العملية السلمية الشاملة. وعلى أي حال، فإنه يمكن النظر إلى الخطة أ والخطة ج باعتبارهما خيارين بديلين أو مساعدين في حال ثبوت أنه من المستحيل الاتفاق على الحل الوسط الإقليمي المتصور في الخطة ب.

تكمن الصعوبة في تطبيق الخطة ب في إقناع الفلسطينيين، من جهة، بأن عملية تعقلنهم سياسياً يجب أن تجتاز طوراً إضافياً واحداً - إدراك استحالة استرداد كل الضفة الغربية السابقة لسنة ١٩٦٧ والقدس الشرقية، مع أنهم يمكن أن يحققوا وضعاً سيادياً في جميع المناطق تقريباً؛ وإقناع الجناح اليميني في

إسرائيل، من جهة أخرى، بأن يتخلى عن هدفه (وهو هدف صهيوني مشروع، لكن يعرض علاقات إسرائيل بالعالم العربي، وخصوصاً الفلسطينيين، للخطر) المتمثل في أرض إسرائيل الكبرى، من أجل أن يتيح فرصة معقولة لتحقيق أهداف صهيونية أخرى لا تقل سمواً: دولة يهودية؛ دولة ديموقراطية؛ دولة تعيش في سلام مع جيرانها.

بالنسبة لمسألة إزالة مستوطنات، ينبغي أن يشار إلى بديل مهم من الخطة أ والخطة ج، يعطى المستوطنون بموجبه فرصة البقاء في المستوطنات الواقعة في أراض ستسلم إلى الفلسطينيين، تحت حماية قوات أمن إسرائيلية. ويستمر هذا الوضع أعواماً عدة، يتعين على المستوطنين أن يقرروا خلالها ما إذا كانوا يريدون البقاء جزءاً من الكيان الفلسطيني، او المغادرة مع الحصول على تعويضات. ويرى أنصار هذه الفكرة في فكرتهم وسيلة لتخفيف ردة فعل المستوطنين حيال التقسيم، ويفترضون أن أغلبيتهم ستغادر [الكيان] مع مرور الوقت، بهدوء. ويرى خصومها فيها دعوة المتطرفين لدى كل من الجانبين إلى مواصلة استفزازاتهم، ومقدمة لاحتكاك خطر، وعلى أي حال، من المرجح أن يرفض الفلسطينيون هذه الفكرة.

إن إسرائيل ملزمة بالتأكيد أن توضح تماماً للفلسطينيين حجم الانشقاق الداخلي الذي ستسببه أية محاولة لإجلاء عدد كبير من المستوطنين [من المناطق]. كما أنها يجب أن "تبيع" في المفاوضات بشأن الوضع النهائي تنازلاتها بثمن تفاوضي عال - تنازلها الأيديولوجي عن جزء من أرض إسرائيل، وألم إجلاء المستوطنين. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى افتراض أن الأعوام المقبلة ستشهد إجلاء بعض المستوطنين على الأقل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن على السلطات المختصة في إسرائيل أن تبدأ بنوع من الاستعداد:

تنظيم الترتيب الزمني للإجلاء (مثلا، المستوطنات الصغيرة أولاً)؛ المدة؛ خيارات أمكنة إعادة التوطين بالنسبة إلى الذين سيتم إجلاؤهم (مثلاً، في أجزاء من يهودا والسامرة ضمت إلى إسرائيل)؛ حجم التعويض الذي سيقدم إلى الذين سيتم إجلاؤهم؛ مصادر التمويل، وما شابه ذلك.

تجنبت هذه الدراسة البحث في ترتيبات نهائية للقدس، وذلك بناء على افتراض أن هذه المسألة فريدة وخطرة الشأن بحيث ينبغي دراستها على حدة. لكن عدداً من الانعكاسات والاستنتاجات المؤقتة يبرز من خلال دراساتنا هذه. أولاً، إن مطلبا إسرائيلياً بضم أجزاء من الضفة الغربية سيقترن في الذهن الفلسطيني بمطالب إسرائيل الإقليمية فيما يختص بالقدس. وبالتالي، فإن تنازلات فلسطينية بالنسبة إلى القدس من المرجح أن تؤدي إلى تشدد في الموقف الفلسطيني من الضفة الغربية، والعكس بالعكس. ومن هنا، فإنه ينبغي على إسرائيل أن تدمج الجوانب المتعددة لمسألة القدس في الصورة الشاملة لأولوياتها الإقليمية في الوضع الدائم. وينبغي لإسرائيل في هذا السياق أن تدرس الإطار الأنسب لمناقشة مصير البلدات الدائرة في فلك القدس، مثل معاليه أدوميم وغفعات زئيف في إطار المفاوضات بشأن الضفة الغربية، أو المفاوضات بشأن القدس. وأخيراً، تستطيع إسرائيل، في صياغتها لموقفها من المكانة اليهودية لمغارة الآباء القدامى [الحرم الإبراهيمي] في الخليل، أن تدرس إيجاد صلة موازية للمكانة (الإسلامية) لجبل الهيكل [المسجد الأقصى] وللمكانة (المسيحية) لكنيسة القبر المقدس، فيما يتعلق بحقوق الصلاة، والأمن، الخ ...

كان ترك اتفاق اوسلو ("إعلان المبادىء") لجميع قضايا الحل الدائم "مفتوحة" نقطة الانطلاق لهذه الدراسة. ومع ذلك، فإن تحليلنا يشير إلى

ارتباط كامن ووثيق جداً بين تقلبات المراحل الانتقالية للحكم الذاتي فيما يتعلق بالمستوطنات والحدود، وبين طبيعة الوضع النهائي. وقد ذكرنا، على سبيل المثال، كيف أن قطاع غزة، بعد شهور قليلة من الحكم الذاتي، أصبح ينظر إليه باتزان شديد من قبل معظم الإسرائيليين باعتباره نواة لدولة فلسطينية. وعلى افتراض أن هناك فرصة لأن يقبل الجمهور الإسرائيلي شكلاً من الخطة ب، فإنه يبدو من الفطنة تفصيل الوضع الانتقالي في يهودا والسامرة بحيث يتناغم بصورة عامة [مع باقي العناصر] في هذا التصور. إن تسليم أراض ستضم إلى إسرائيل في الوضع النهائي (مثلاً، السامرة الغربية) إلى قوات الأمن والإدارة التابعة للسلطة الفلسطينية الانتقالية من شأنه أن يجعل ضمها في النهاية أصعب كثيراً. وحتى لو خول الفلسطينيون سلطة محدودة "فقط لا غير" في منطقة كهذه خلال الفترة الانتقالية، فإن موقفهم من هذه المنطقة سيتطور بسرعة، إلى موقف مفاده أن "هذه أرض محررة، لا يمكن أبداً التخلي عنها مرة أخرى". كما أن الخطة ج، التي تعالج ظاهرياً التقاسم الوظيفي للسلطة، ستتأثر بشدة، من الناحية الإقليمية، بالتطورات في ظل الحكم الذاتي.

وأخيراً، إن أي اتفاق بشأن الوضع الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين ينبغي أن يرسى على أساس التزام إنهاء النزاع بين الشعبين. ويجب أن يشتمل هذا الالتزام على اعتراف مشترك بأن الحدود الدائمة المتفق بشأنها بين إسرائيل والفلسطينيين، أينما تكن في نهاية المطاف، هي حدود نهائية وملزمة، وبأنها تحل محل حدود سابقة، سواء تلك التي قررتها الأمم المتحدة (قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧) أو تلك التي نجمت عن الحرب (خطوط الهدنة ١٩٤٨-١٩٦٧). إن التزاماً كهذا، مع بيان مشترك يعترف بالحقوق القومية لكلا الشعبين وينبذ ويحظر التحريض على تحرير باقي أجزاء الوطن لديهما، سيعززان فرص نجاح اتفاق إسرائيلي - فلسطيني بشأن الوضع الدائم.

الخاتمة

نشرت هذه الدراسة للمرة الأولى باللغتين الإنجليزية والعبرية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك التاريخ أعيدت طباعتها عدة مرات، كما ترجمت إلى اللغة العربية من قبل عدد من المفكرين الفلسطينيين، وقد حققت هذه الدراسة هدفها الرئيسي المتمثل باستثارة واغناء نقاش مستنير حول الجوانب الإقليمية للترتيبات المحتملة بشأن التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث أشير إلى أنّ الخارطة رقم ١٠ - خارطة الخطة ب: تنازلات إقليمية طفيفة، تمثّل حلاً مفضلاً، وإن بدرجات متفاوتة، لدى شريحة واسعة من الطيف السياسي الإسرائيلي. وما ينبغي ذكره هنا أن اسحق رابين - رئيس وزراء إسرائيل الراحل- أشار في آخر أيامه إلى خارطة مشابهة تحدد الوضع الدائم للمناطق المحتلة اعتبرها هدفه النهائي، وشاركه في تحديد هذا الوضع عدد من الوزراء من أمثال: يوسي بيلين، وايهود باراك، ويهودا أميتال، كما يتفق مع هذا التوجه بعض المستوطنين من الأوساط المعتدلة.

وفي حقيقة الأمر، فإن المناقشات التمهيدية التي جرت بين بيلين ومحمود عباس (أبو مازن) حول الوضع النهائي التي كشف عنها في شباط ١٩٩٦ قد ركزت على الخارطة رقم ١٠، وأظهرت اتفاقاً عاماً بشأن تنفيذها، وفي موازاة هذه الدراسة هناك تطوران مهمان عززا إمكانية بل ربما ضرورة النظر في التعديلات والبدائل، وهذان التطوران، هما: توقيع اتفاقية أوسلو، وظهور شمعون بيريس كرئيس لوزراء إسرائيل. فمن الواضح أن اتفاقية اوسلو قد أبقت المجال مفتوحاً لجميع الترتيبات الممكنة للوضع النهائي، فبإعطاء منطقة ب -

التي تضم جميع القرى الفلسطينية في الضفة الغربية - حكماً ذاتياً، أصبح من الضروري أن يتبع ذلك تعديل، ولو في حده الأدنى، في موقف الجبهة التي تدافع عن مبدأ التنازلات الإقليمية الطفيفة. فحسب الحقائق التي خلقتها اتفاقية اوسلو، هناك الآن قرى عربية لها استقلال ذاتي داخل تلك المناطق الواقعة قرب الخط الأخضر- وبشكل أساسي قرب التجمعات الاستيطانية مثل: غوش عتسيون (Gush Etzion)، وآرئييل سيلينت (Ariel Salient) ومعالي أدوميم (Maale Adumim)، التي تقترح الدراسة ضمّها إلى إسرائيل.

وبالنتيجة، لم يعد من الممكن لإسرائيل أن تضّم اليها هذه المناطق مع سكانها العرب، حيث إن السكان العرب حسب الاتفاقية يتمتعون باستقلال ذاتي، أرضاً وأشخاصاً، وهذا إنجاز سياسي مهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس من المعقول أن يدافع شخص عن نزع هذه الاستقلالية في التسوية النهائية، لذا ينبغي علينا أن ندرك أنه لم يعد ممكناً الدفاع عن الإلحاق السهل لهذه التجمعات الاستيطانية بسكانها اليهود والعرب: وفي أدنى الحدود، هناك حاجة لترتيبات خاصة لعشرات الآلاف من الفلسطينيين وقراهم من مثل مواطنة فلسطينية، واستقلال ذاتي داخل حدود إسرائيل.

لقد دافع كثير من المراقبين، ومنهم كاتب هذه الدراسة، عن ضرورة امتناع حكومة إسرائيل عن منح الاستقلال الذاتي لهذه القرى، وذلك حتى تحافظ إسرائيل على حرية المناورة في مفاوضات التسوية النهائية. ومع هذا، فإن الحقائق التي انبثقت عن اوسلو، لا تختلف كثيراً عن بعض التعديلات والطروحات التي تناولها تحليلنا لمسألة التنازلات الإقليمية الطفيفة في هذه الدراسة، إن أحد الفرضيات الرئيسية التي بنيت عليها الدراسة يقول بعدم جدوى ضمّ عرب فلسطينيين آخرين إلى إسرائيل، وقد جعلت اتفاقية اوسلو،

مثل هذا الضم أمراً غير وارد. أما الفرضية الثانية فترى أن هناك إمكانية لتطوير أنواع من السيادة أو السيطرة المشتركة في مناطق لها صفة خاصة حيث يصعب على الجانبين الاتفاق على حدود جديدة. وفي هذا السياق فإن التجمعات الاستيطانية التي تضمّ قرى فلسطينية متمتعة باستقلال ذاتي تبدو مرشحة بقوة للقبول بنوع من السيادة المشتركة في التسوية النهائية.

أما التطور الثاني -الذي حدث منذ اتمام الدراسة- فهو رئاسة بيريس لحكومة إسرائيل، حيث بدأ حال تسلمه مقاليد الأمور في تشرين الثاني ١٩٩٥ في توضيح رؤيته الخاصة للتسوية النهائية عبر سلسلة من المقابلات والتصريحات، وهذه الرؤية تختلف - وبشكل بيّن- عن رؤية سلفه اسحق رابين (وعن رؤية معظم الوزراء) . لقد دافع بيريس عن التكامل الإسرائيلي الفلسطيني بدل الانفصال، وعن نوع من المناطق ذات الصفة الخاصة أو السيادة المشتركة في الضفة الغربية كبديل عن كيانات سياسية متباينة تفصلها حدود، مما يضمن وحدة المستوطنات الإسرائيلية وبقاءها تحت نوع من السيادة الإسرائيلية بدل إزالة جزء من المستوطنات "المشكّلة" وضمّ البقية إلى إسرائيل. وباختصار، فإنه ينظر إلى الضفة الغربية كصورة مصغرة للشرق الأوسط الجديد.

والأمر الذي لا يثير الدهشة هنا أن رؤية بيريس تتطابق - إلى حد كبير- مع الخطة جـ: المنطقة ذات الصفة الخاصة، كما وردت في الدراسة، ومما يجدر ذكره هنا أن الخطة جـ انبعثت من مقابلة مطوّلة أجراها الكاتب مع بيريس في منتصف عام ١٩٩٤، حيث أصرّ بيريس آنذاك على عدم نشر آرائه وملاحظاته، وعلى أن تؤخذ في إطارها غير الرسمي. ولكنه ما أن أصبح رئيساً للوزراء في أواخر عام ١٩٩٥، حتى بدأ في تعميم أفكاره، وذلك لعدة أسباب أحدها تنامي قدرته في الدفاع عنها، وثانيها أنه رأى أن هناك حاجة ليعرض

على المستوطنين بشكل خاص وعلى الجناح اليميني في إسرائيل بشكل عام، مفهوماً للتسوية النهائية يبدو أقل استفزازاً لهم من ذلك الذي عرضه رابين قاصداً بذلك استمالتهم واستعادة – ولو قدر يسير– من الوحدة الوطنية أعقاب اغتيال رابين، أما السبب الثالث فربما يكون حاجة بيريس لطرح أفكاره استباقاً لمناقشات مؤتمر حزب العمل، وبخاصة بعد ما تقرر إجراء انتخابات مبكرة.

وإذا كان بيريس قد " تبنّى" الخطة جـ، فإن اليمين السياسي الإسرائيلي هو الآخر قد أضطر لتقديم رؤيته حول التسوية النهائية، إذ إن أجزاء مهمة من اتفاقية اوسلو، قد نفذّت. وفي الوقت الذي ما يزال فيه قسم من اليمين على موقفه الرافض كلياً للحقائق الجديدة، فإن عدداً من قادة اليمين ومنهم نتينياهو، وشارون، والحزب الديني الوطني، قد بدأوا –بشكل أو بآخر– في الاعتراف بهذه الحقائق، وأخذوا يطرحون أفكاراً حول التسوية النهائية تقترب في مجملها من خارطة اوسلو، مع بعض التعديلات الطفيفة كخارطة للتسوية النهائية، وبعبارة أخرى، فإن اليمين البراغماتي يطالب بأن يصبح ما حصل عليه الفلسطينيون من استقلال ذاتي ترتيباً دائماً، وأن لا يحصلوا على أية أراضٍ إضافية أو حقوق سياسية تتعدى الحكم الذاتي.

إن مواقف اليمين هذه لا يمكن استغرابها، فخارطة أوسلو، لا تختلف كثيراً من الناحية الجغرافية عن خطة شارون (خارطة رقم ٣) مع ملاحظة أن اتفاق أوسلو، قد قبل به الفلسطينيون كترتيب مرحلي، وأن أية محاولة لجعله حلاً دائماً ستجلب معها انهيار العملية السلمية.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن أفكار بيرس بشأن تحويل كامل الضفة الغربية إلى منطقة ذات صفة خاصة، فمثل هذه الأفكار تتجاهل سعي الفلسطينين الدائم والدؤوب نحو اعتبار هذه المنطقة منطقة ذات سيادة تتمتع

بوحدة إقليمية وفي هذا الإطار، فأن الخطة ب: التنازلات الإقليمية الطفيفة، تبدو اليوم الحلّ المحتوم لكلا الجانبين كما كان الأمر في أواخر عام ١٩٨٤ تماماً.

جوزيف الفير

كانون الثاني ١٩٩٦

خريطة ١ مشروع الون

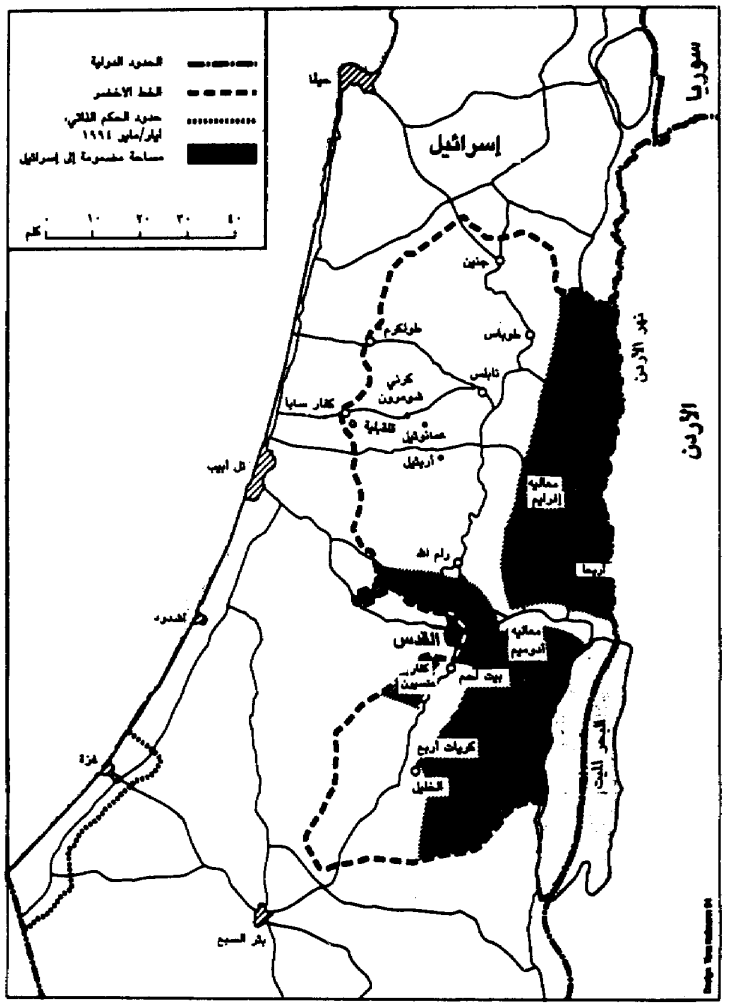

خريطة ٢ خطة شارون

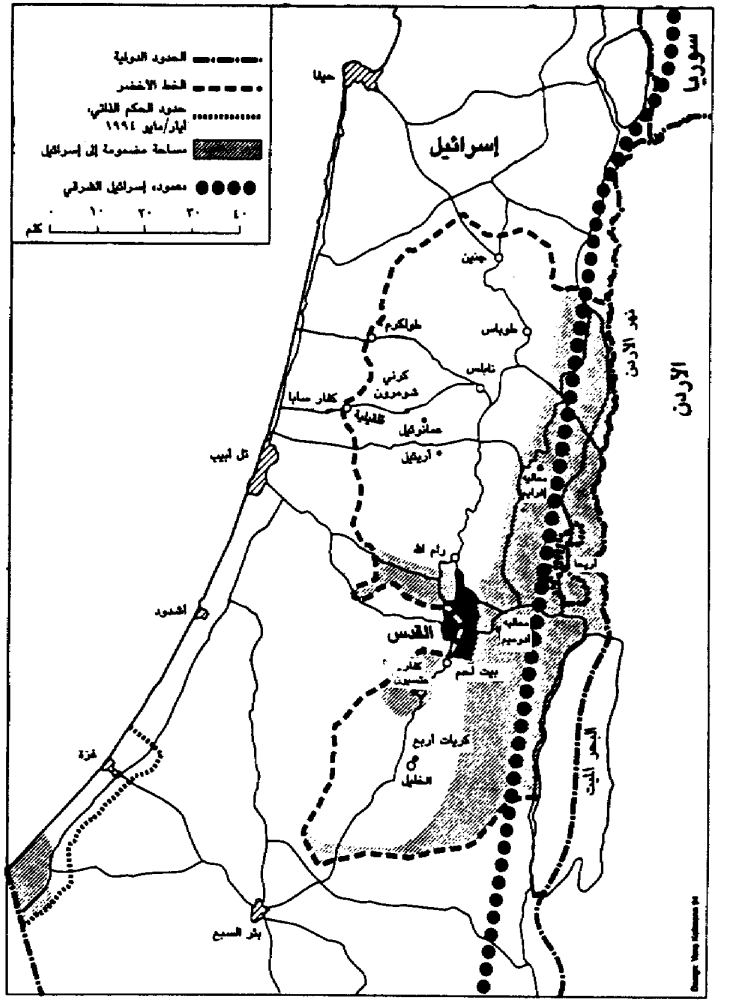

خريطة ٣ مشروع المحور المضاعف

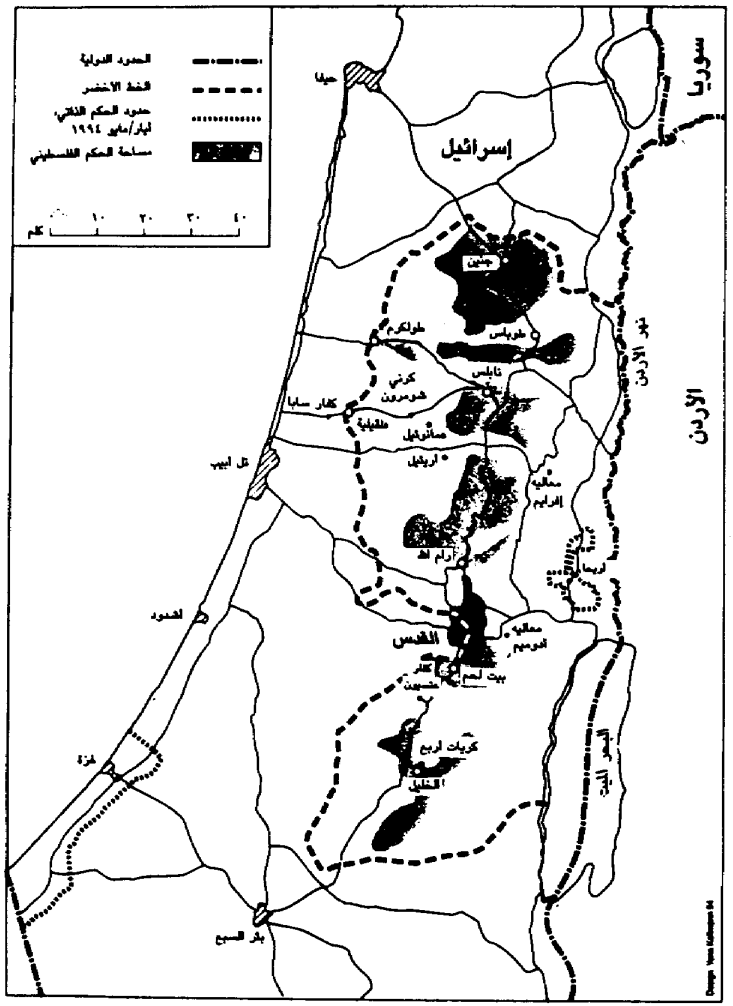

خريطة ٤ ضم غور الاردن للضرورات الأمنية

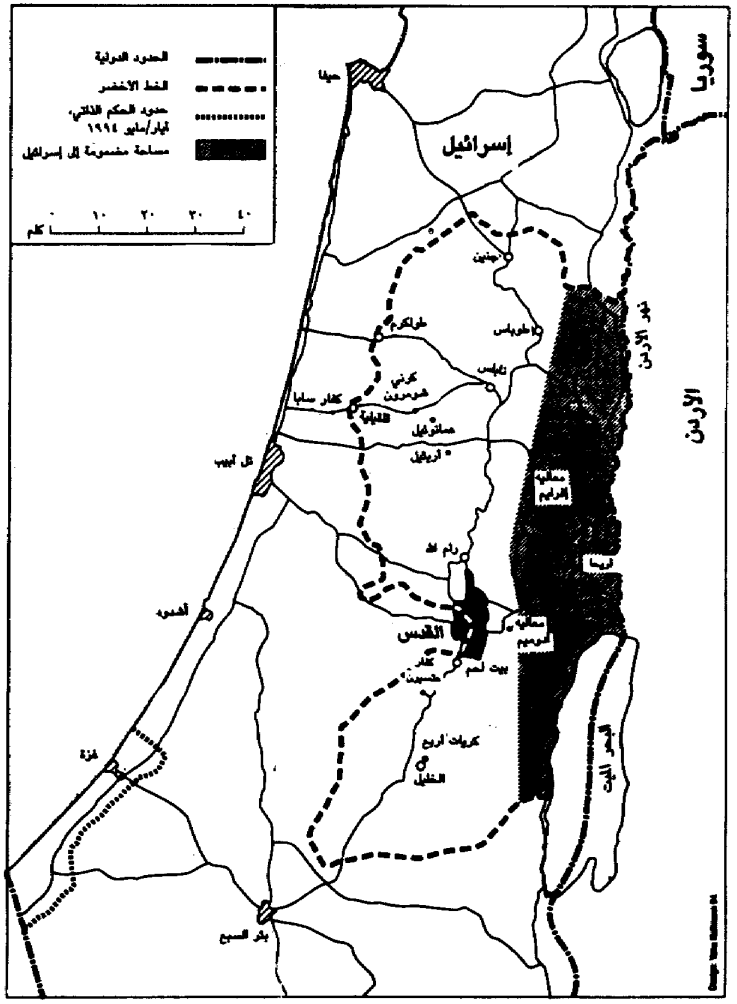

خريطة ٥ ضم مناطق تقع في اطراف الغور للضرورات الأمنية

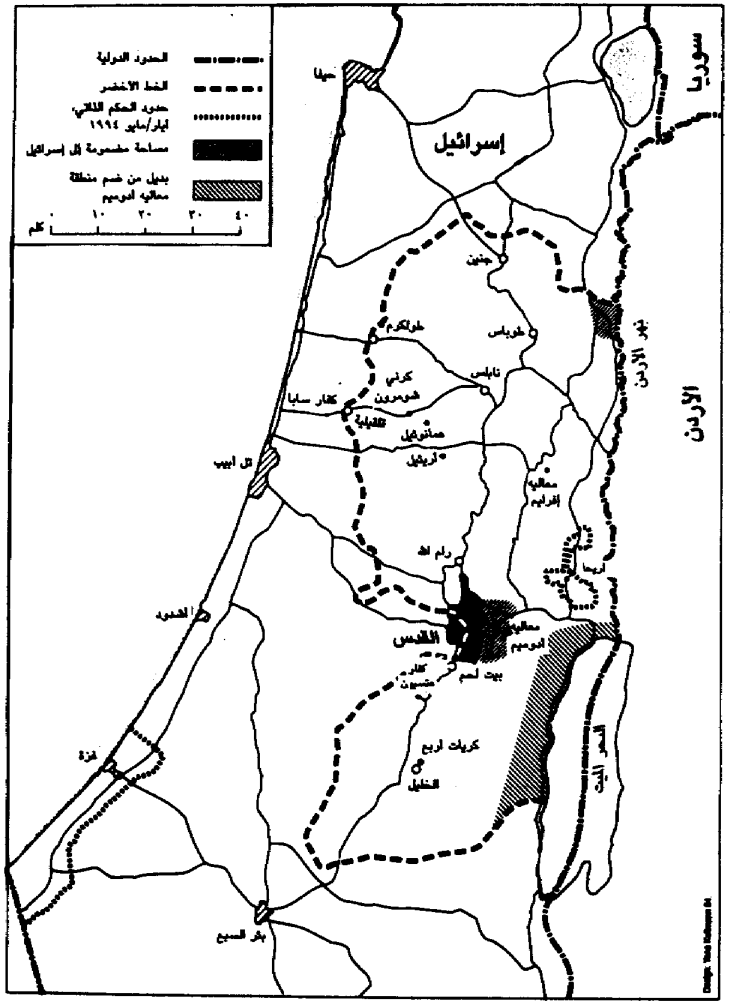

خريطة ٦ مرابطة قوات عسكرية إسرائيلية في منطقة الغور

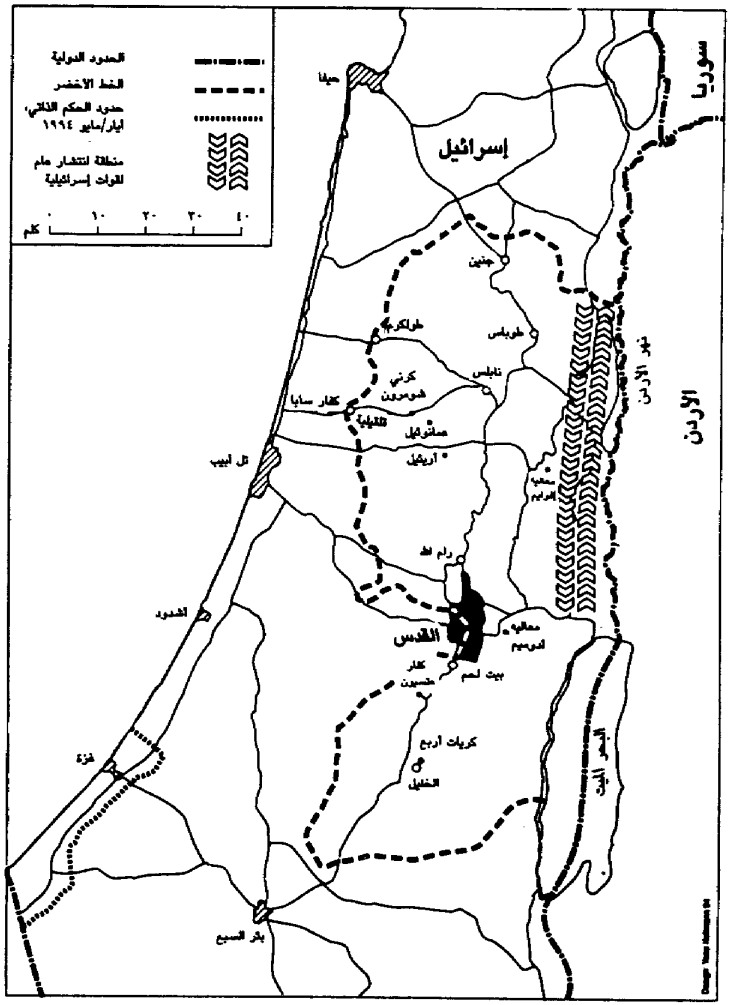

خريطة ٧ مستوطنات غرب السامرة ومداخل القدس وشرقي القدس التي تشكل حزاما امنيا

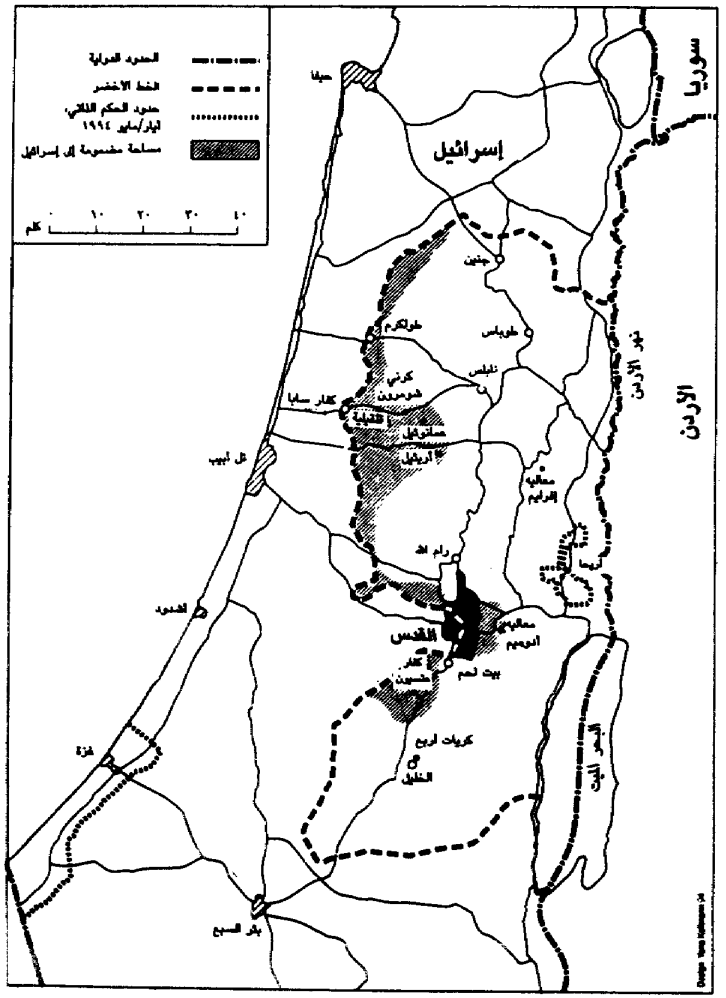

خريطة ٨ خطوط ضم مقترحة لتأمين السيطرة على المياه

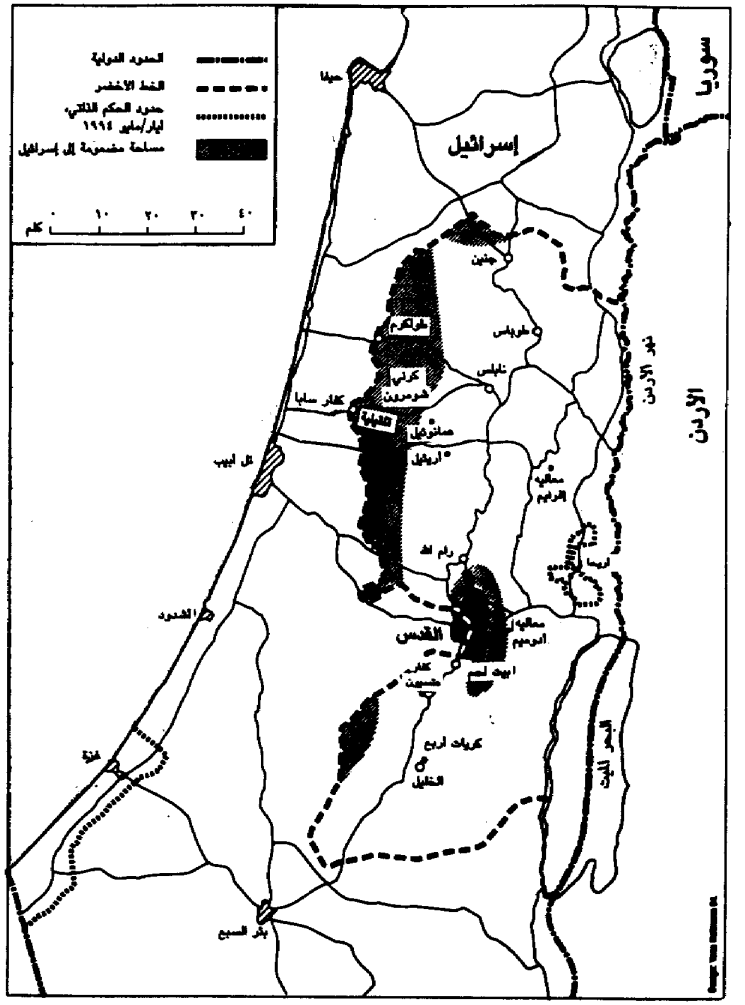

خريطة ٩ ضم مناطق وفقا لاعتبارات ديموغرافية

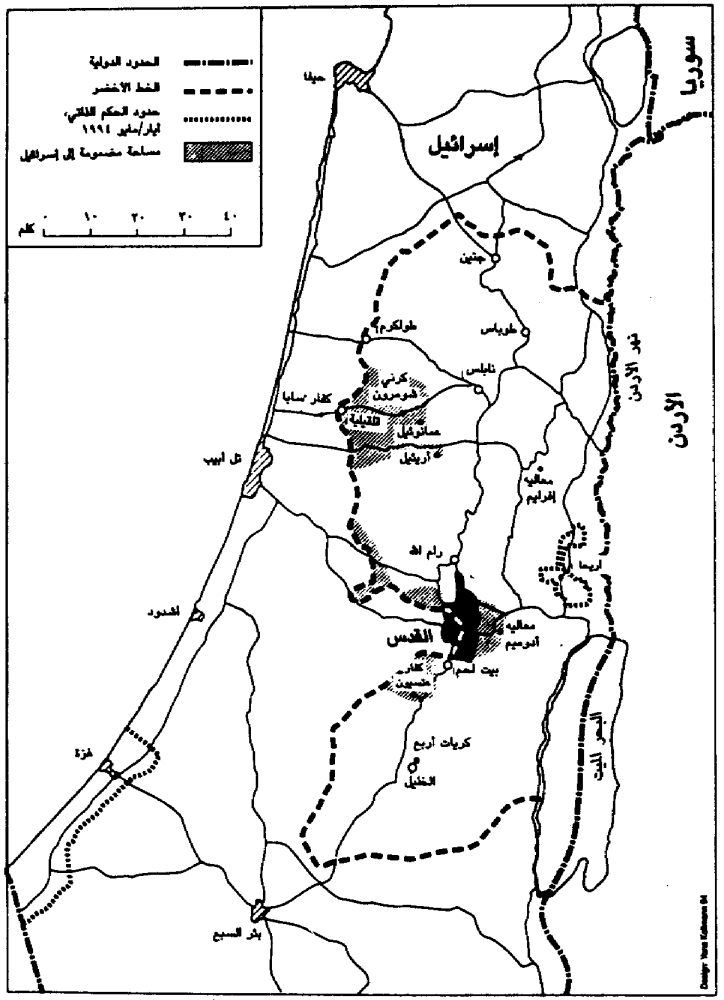

خريطة ١٠ الخطة ب: حل وسط ومعتدل

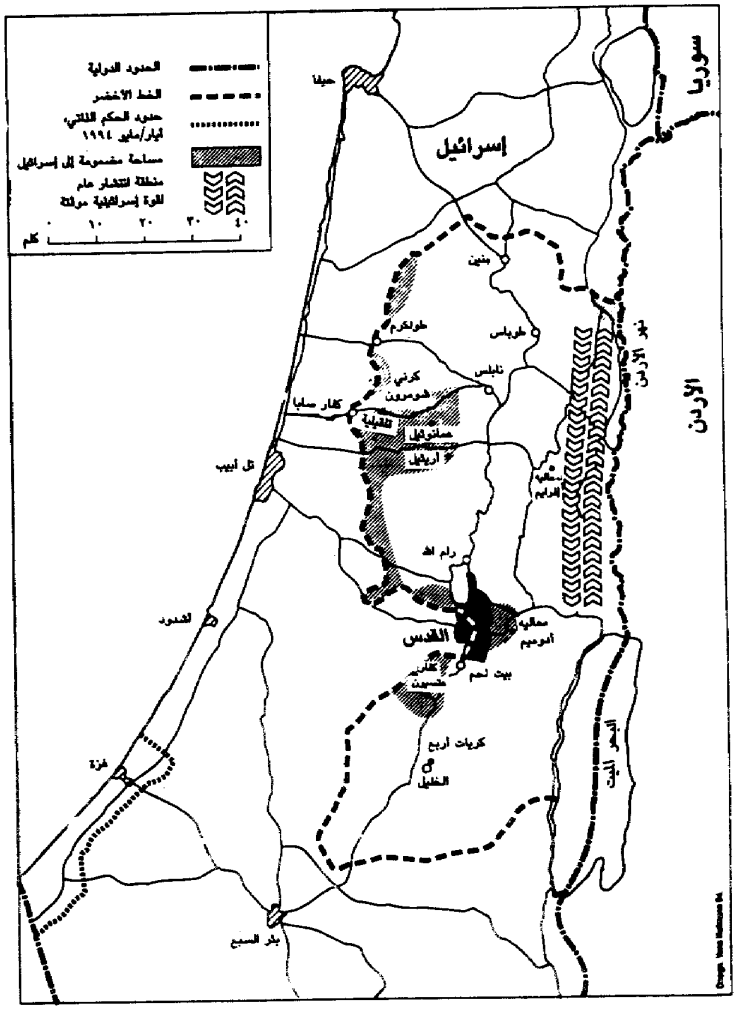

يتوجه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بالشكر للزملاء في مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل على تعاونهم المثمر الذي تجسد في منح مركزنا حق نشر هذه الدراسة في العالم العربي، التي كانت قد نشرت في: "عادل مناع وعزمي بشارة (محرران)، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، كانون الأول، ١٩٩٥"، والى مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية على تفضلها بتحمل تكاليف طباعة هذه السلسلة. وقد قام الكاتب مشكوراً بكتابة خاتمة لهذه الدراسة آخذاً بالاعتبار ما قد يحدث من تطورات إثر مقتل رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين.